المباحث الرجالية عند الشيخ علي النمازي

The Detectives of Masculinity in Sheikh Ali AL- Namazie

م. تحسين قاسم عكار
Tahseen Qasim Akar
المديرية العامة للتربية في بغداد/ الرصافة الثالثة
General Directorate of Education, Baghdad/Al-Rusafa III
tuhseenqasem@gmail.com.
تخصص: علوم القرآن
Specialty: Quran Sciences
رقم الهاتف: ٠٧٧٠٠٨١٠٩١٩

الملخص:

لا شك أن السنة تعد المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد بذل علماء الإسلام جهوداً حثيثة إذ سعوا إلى جمع الروايات وتدوينها ثم تنقية الحديث من الروايات المكذوبة والمدسوسة؛ ولتذليل الصعوبات التي تواجه المحدثين في ذلك الأمر تشكل علمي الرجال والدراية، وهما من الإبداعات المعرفية لعلماء الإسلام من أجل المحافظة على الحديث الشريف، وقد تصدى للقيام بهذه المهمة الكثير من العلماء الأقدمين والمتأخرين، ولعل من أبرزهم في عصرنا الشيخ على النمازي إذ حوت مصنفاته على جهود مشكورة في هذا المجال

الكلمات المفتاحية: علي النمازي، علم الرجال، المباحث الرجالية، الأصول الرجالية، الامامية

Abstract:

Undoubtedly، the Sunnah is the second source of Islamic legislation after the Holy Qur'an, and Islamic scholars have exerted unremitting efforts in this regard, as they sought to collect and write down the narrations, then purify the hadith from the false and tucked-in narrations, And to overcome the difficulties facing the hadith scholars in this matter, to Islamic scholars in order to preserve the honorable hadith. Many ancient and later scholars have undertaken this task, and perhaps the most prominent of them in our time is Sheikh Ali al-Namazi, as his works contain commendable efforts in this field.

Keywords: Ali AL-Namazi , science men , Men's detectives, Men's assets , al- Imamate

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه وأفضل بريته أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا

وبعد: فلا يخفى أن أغلب الأحكام والسنن الشرعية التي وصلتنا مصدرها أهل بيت العصمة (صلوات الله عليهم) نقلها لنا جملة من الرواة كانوا يأخذون عنهم معالم الدين والمعارف وينذرون قومهم إذا رجعوا إليهم ، ولا ريب أن كمية الروايات تختلف من إمام لآخر حسب الظروف الزمانية والمكانية لكل إمام ، فنجد أن الإمام الصادق(عليه السلام) يعد أكثر من نُقل عنه الروايات إذ نقل عنه أربعة آلاف من الرواة الثقات كما قيل؛ ويرجع ذلك لعدة أسباب منها طول مدة إمامته والتي تخللتها سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية ، نتج عن هذا الاتساع في الرواية إرثاً روائياً كبيراً أدى في ما بعد الى قيام جملة من أصحاب الأئمة الى تصنيف المجاميع الروائية والأصول ، والتي عُرفت بالأصول الأربعمائة ، ثم في عصر الغيبة أُلفت أربع كتب فقهية أصبح عليها مدار الفقه الامامي لاحقاً وهي : الكافي لثقة الإسلام الكليني ومن لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق والتهذيب والاستبصار للشيخ الطوسي.

وعلم الرجال أحد العلوم الإسلامية التي تتوقف عليها عملية استنباط الحكم الشرعي إذ به يُعرف ما يحتج به من السنة عما لا يحتج ، وما يصلح أن يقع ذريعةً للاستنباط وما لا يصلح ؛ لأنه يتكفل في بيان حال الرواة للأحاديث الشريفة ، فيجب لمن أراد أن يصل الى مرتبة الفقاهة و الاجتهاد الإلمام بهذا العلم ؛ لذلك نجد جمع من علماءنا الأقدمين (رضوان الله عليهم) أولوا هذا العلم اهتماماً كبيراً وبذلوا جهوداً جبارة من أجل المحافظة على الحديث الشريف ودراسته متناً وسنداً من خلال تبيين أسماء الرواة وطبقاتهم وأحوالهم جرحاً وتعديلاً، وألفوا طوال القرون عشرات المصنفات لازالت عدة منها باقية الى يومنا هذا..

ويرجع بدأ التصنيف في علم الرجال عن طريق عدة من أصحاب الأئمة وقدماء الأصحاب وكان من أبرزهم عبد الله بن جبلة الكناني (ت٢١٩هـ) والحسن بن محبوب(ت٢٢٤هـ) وعلي بن الحسن بن فضال(٢٧٠هـ) وأحمد العقيقي (ت ٢٨٠هـ) [١] ثم استمرت عجلة التأليف، فظهرت لاحقاً الأصول الرجالية المتقدمة والتي أصبح عليها المدار في علم الرجال عند الامامية، وهي الرجال للبرقي ورجال الكشي والفهرست والرجال للشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) ورجال النجاشي(ت٤٥٠هـ)

ثم توالت المؤلفات كـ(الفهرست) لمنتجب الدين بن بابويه(ت٥٨٥هـ) ومعالم العلماء لابن شهرآشوب المازندراني (ت٥٨٨هـ) وفي القرن السابع ألف السيد جمال الدين أحمد بن طاووس (ت٦٧٣هـ) كتابه - المفقود الآن - (حل الإشكال في معرفة الرجال) جمع فيه آراؤه من الأصول الرجالية المتقدمة ، وأضاف إليها آراء ابن الغضائري من كتابه (الضعفاء) بعد أن وجد نسخة عتيقة منه، ثم تبع السيد تلميذاه ابن داوود الحلي الذي ألف كتابه الرجال والعلامة الحلي(ت٧٢٦هـ) الذي ألف كتابه (خلاصة الأقوال)

واستمرت عجلة التأليف في الأجيال التي تلتها نعم ربما تخللتها فترات شهدت خلالها أفول بريق هذا العلم، إذ ندُرت التصانيف والمؤلفات فيه كما هو الحال حينما سيطرت الحركة الاخبارية على قيادة الحركة العلمية عند الامامية

---

[١] ينظر مستدرك سفينة البحار: الشيخ علي النمازي الشاهرودي، تحقيق الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤٣٧هـ: ج٣٧٥/٧

لكن سرعان ما تصدى علماء الامامية للتأليف في هذا العلم وشمروا عن سواعد الجد، فصنفوا موسوعات رجالية مهمة أشهرها: مجمع الرجال لـ عناية الله القهبائي، وجامع الرواة للشيخ محمد علي الأردبيلي(ت ١١٠١هـ) ، ومنتهى المقال في أحوال الرجال لأبي علي الحائري(ت١٢١٦هـ)

وفي القرن الأخير صنفت موسوعات رجالية متعددة لعل أهمها: (تنقيح المقال في علم الرجال) للشيخ عبد الله المامقاني (ت١٣٥١هـ)، و(معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة) لفقيه عصره السيد أبي القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، و(قاموس الرجال) للشيخ محمد تقي التستري (ت١٤١٥هـ)

ومن أجل توضيح أهمية علم الرجال، وتبيين الجهود العلمية التي بذلها علماء الإمامية في هذا العلم، ودور الآراء الرجالية حول الرواة جرحاً وتوثيقاً وأثرها في اختلاف ومعرفة بعض أسباب تباين الآراء الفقهية للفقهاء والمجتهدين

ارتأيت دراسة أحد أعلام الامامية المتأخرين وبيان جهوده في علم الرجال، وتبيان أهم آراؤه الرجالية، ووقع الاختيار على الشيخ علي النمازي لعدة أسباب منها: أن آراؤه الرجالية لم تبحث سابقاً – على حد تتبعي – ولأنه بذل جهوداً جبارة في علم الرجال، فقد تعددت مؤلفاته الرجالية والحديثية، فجمع ما تفرق من أسماء الرواة في الكتب الرجالية واستدرك الكثير مما فات منهم

وقد سلكت في هذا البحث عدة مناهج منها: المنهج التحليلي في دراسة بعض آراء الشيخ والمنهج المقارن إذ قارنت آراؤه الرجالية بآراء رجالي الامامية مع إيضاح الفوارق المترتبة عليها والمنهج الاستقرائي في تتبع آراء الشيخ مع بيان نماذج تطبيقية لتلك الآراء مستوحاة من أفكاره أو قد يكون أشار إليها ضمناً في بعض كتبه

واشتمل البحث على تمهيد تحدثت فيه عن حياة الشيخ على النمازي وكتبه وأساتذته، وخمسة مطالب الأول منها عن مبادئ علم الرجال، والثاني عن موقف علماء الإمامية من علم الرجال، والثالث حول الموقف من الكتب الأربعة، والرابع حول التوثيقات العامة والخاصة، والخامس عن الفوائد الرجالية والحديثية ثم تلتها الخاتمة وأهم نتائج البحث

تمهيد: التعريف بالشيخ علي النمازي

هو الشيخ علي بن الشيخ محمد بن إسماعيل بن محمد خان بن هاشم النمازي السعد آبادي الشاهرودي ولد في ١٧ رجب ١٣٣٣هـ /١٩٢٦م بمدينة شاهرود تلقى مقدمات العلوم من لغة وفقه وأصول وحديث وتفسير في مسقط رأسه على يد أعلامها، ثم سافر الى مدينة مشهد ؛ لكي يكمل دراسته ، حاز على مرتبة الاجتهاد في مطلع شبابه ، وشرع في كتابة فقهه الاستدلالي ، وهو لم يتجاوز الثانية والعشرين من عمره ، ثم يمم وجهه تلقاء النجف الأشرف عند جوار أمير المؤمنين علي (ع) من أجل الاطلاع على البحوث الفقهية والأصولية لأكابر العلماء في الحوزة العلمية هناك ، وبعد مضي سنين رجع الى مدينة مشهد ؛ لغرض التبليغ الديني ، وأستقر هناك

كان عالماً بالطب والأدوية النباتية فضلاً عن توغله في الهندسة والرياضيات، وكان عارفاً باللغة الفرنسية توفي سنة ١٤٠٥هـ

أساتذته: أخذ الشيخ علي النمازي العلوم عن جملة من العلماء من أشهرهم:

١ ـ والده الشيخ محمد بن إسماعيل النمازي السعد آبادي الشاهرودي(١٣١٣-١٣٨٤هـ)، كان عالماً زاهداً موجاً للأحكام الشرعية ومبلغاً للشريعة الإسلامية، وكان رحمه الله مجتهداً مجازاً من السيد أبي الحسن

الأصفهاني [١] والسيد محمد الفيروز آبادي[٢]، لم يبرز من قلمه إلا حواشي على البحار ونهج البلاغة ، وقد نقل جملة من كراماته و أقواله في مصنفاته[٣]

٢ ـ الميرزا محمد مهدي الأصفهاني (١٣٠٣- ١٣٦٥هـ) ولد في اصفهان أوائل عام ١٣٠٣هـ، درس المقدمات فيها عند اساتذة معروفين منهم والده الميرزا اسماعيل الاصفهاني، وبعد وفاة والده كفله آية الله الحاج رحيم أرباب، والذي شجعه على الهجرة والسفر إلى كربلاء المقدسة من أجل إكمال دراسته وسافر إلى كربلاء المقدسة سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، وبعد اقامته لعدة سنين في كربلاء، هاجر إلى النجف الأشرف، فحضر دروس الأعلام أمثال آية الله محمد البهاري الهمداني[٤]، والسيد احمد الكربلائي[٥]، والآخوند الخراساني[٦] والسيد اليزدي[٧] والميرزا النائيني[١] ، وفي عام ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م حاز على اجازة الاجتهاد من استاذه النائيني،

---

[١] أبو الحسن الأصفهاني: السيد أبو الحسن بن السيد محمد الموسوي الأصفهاني(١٢٨٤-١٣٦٥هـ) عالم جليل ومرجع للامامية للامامية في عصره كان من أبرز تلامذة الآخوند الخراساني، وحضر عند الشيخ موسى كاشف الغطاء والميرزا حبيب الله الرشتي، له ذخيرة العباد وحاشية على العروة الوثقى ينظر طبقات أعلام الامامية: أغا بزرك الطهراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م: ج١٣/٤١ رقم الترجمة ٩٢ ومعجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، ط٢ ،١٤١٣هـ-١٩٩٢م: ج١/١٢٩

[٢] محمد الفيروزأبادي: هو السيّد محمّد ابن السيّد محمّد باقر ابن السيّد حسين الحسيني الفيروزآبادي اليزدي(١٢٦٥-١٣٤٥هـ) عالم وفقيه ولد في فيروزآباد (من قرى يزد) أخذ المقدمات في مسقط رأسه، ثم سافر إلى النجف الأشرف فتتلمذ عند الأخوند.الخراساني والسبد اليزدي وحسن الاردكاني أصبح مرجعاً لكثير من الناس بعد وفاة استاذه اليزدي له عدة كتب منها إزاحة الشكوك في حكم اللباس المشكوك وحاشية على العروة الوثقى ينظر معجم رجال الفكر: محمد هادي الأميني ج٢/٩٥٥

[٣] ينظر مستدرك علم رجال الحديث، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤٣٦هـ: ج٦/٤٦٦ ومستدرك سفينة البحار :ج٢/٢١٩

[٤] محمد البهاري: هو الشيخ محمد باقر بن محمد جعفر البهاري الهمداني (١٢٧٧-١٣٣٣هـ) عالم فقيه وعالم ورع أخذ عن الميرزا حبيب الله الرشتي والميرزا حسين الطهراني والآخوند الخراساني وحسين قلي الهمداني، له تسديد المكارم وتفضيح المظالم ورسالة في أحوال أخطب خوارزم ينظر طبقات أعلام الشيعة: أغا بزرك الطهراني: ج١٧/٢٧٩ رقم ٣٨١ ومعجم رجال الفكر والأدب: المصدر السابق: ج١/٢٦٩ ومستدركات علم رجال الحديث: ج٧/٣٩٦ رقم ١٤٣٩٦

[٥] أحمد الكربلائي: هو السيد أحمد بن السيد إبراهيم الموسوي الطهراني الأصل (ت ١٣٣٢هـ) عالم جليل وفقيه كبير وأخلاقي معروف من حضر عند المجدد الشيرازي وحبيب الله الرشتي، كان من خواص الأخلاقي حسين قلي الهمداني ينظر طبقات أعلام الشيعة: أغا بزرك الطهراني: ج١٣/٨٧ ومستدرك سفينة البحار: المصدر السابق ج٥/٢٧٢

[٦] الآخوند الخراساني : هو الشيخ محمد كاظم ابن ملا حسين الهروي النجفي (١٢٥٥-١٣٢٩هـ) زعيم ديني وفقيه متتبع ، ومن أكابر علماء الامامية في الفقه والأصول حضر دروس الشيخ الأنصاري قريباً من ثلاث سنين ، وبعد وفاته حضر عند الميرزا الشيرازي الى أن انتقل الى سامراء ، فلم يصحبه واستقل بالتدريس في النجف وانتقلت اليه المرجعية بعد وفاته استاذه الميرزا ، له عدة كتب أشهرها (كفاية الأصول) الذي صار مدار البحث الأصولي من زمن تأليفه الى يومنا الحاضر ، وكتبت حوله مئات الحواشي ينظر طبقات أعلام الشيعة : أغا بزرك الطهراني : ج١٧/٦٥ رقم ٧٧ ومعجم رجال الفكر والأدب : محمد هادي الأميني: ج١/٣٩

[٧] السيد اليزدي: هو السيد محمد كاظم بن السيد عبد العظيم الطباطبائي اليزدي النجفي (١٢٤٧-١٣٣٧هـ) زعيم ديني وعالم وفقيه مرجع عصره سافر الى النجف صنة ١٢٨١هـ فحضر أبحاث الشيخ مهدي كاشف الغطاء والشيخ راضي النجفي والميرزا الشيرازي وعندما رحل الأخير الى سامراء استقل بالتدريس الى أن صار من أبرز اساتذة النجف ومرجعاً للشيعة في عصره، له

عاد إلى مشهد عام ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م، وشرع في إقامة دروس الأصول، ويعد أول من نقل آراء أستاذه النائيني في ايران [٢]، ثم شرع لاحقاً بنقد حر للفلسفة والعرفان من خلال دروس المعارف العقدية، توفي في مشهد سنة ١٣٦٥هـ ، وحملت جنازته إلى الصحن الشريف للإمام الرضا(عليه السلام) وروي جسده في (دار الضيافة) بعد أداء صلاة الميت عليه، والميرزا الأصفهاني هو مؤسس مدرسة خراسان العقدية ، والتي أطلق عليها لاحقاً (المدرسة التفكيكية) ، والتي نادت بضرورة الفصل بين معارف القرآن عن معارف العرفان والفلسفة ، وتهدف الى فهم معارف القرآن الكريم الحقة فهماً نقياً وخالصاً خالياً عن عملية التأويل أو المزج مع المعارف البشرية المتخذة من الفلسفات الأخرى سواء كانت يونانية أم فهلوية، والشيخ علي النمازي يعد من أنصار هذه المدرسة؛ لذلك نجده ما ترك فرصة إلا وشن هجوماً على الفلسفة ، وبيان مخالفتها للشرائع السماوية والعلوم والمعارف الإلهية كما أنها تخالف العقل والفطرة الإنسانية أكابر الفلاسفة كصدر الدين الشيرازي (ت١٠٥٠هـ) وتلامذته وشراح فلسفته، وذم آرائهم وأفكارهم ومعتقداتهم كنظرية وحدة الوجود والتوحيد الأفعالي[٣]، وكذلك ذم العرفاء والمتصوفة كالحلاج(ت٣٠٩هـ) وابن عربي(ت٦٣٨هـ) وبيان مزخرفاتهم ، وأن أفكارهم بعيدة كل البعد عن الشريعة الإسلامية ، وإن أوضح دليل على بطلان طريقتهم اختلافهم في أصول الدين ، وأنهم يرون الشريعة مانعة من الوصول إلى الحقيقة[٤]، وقد أولى الشيخ علي النمازي اهتماماً شديداً بآراء أستاذه الميرزا مهدي الأصفهاني في مصنفاته[٥]

كتبه: ألف الشيخ علي النمازي عدة مصنفات لازال بعضها مخطوطة أما المطبوعة فأهمهما:

١. مستدرك سفينة البحار:
٢. مستدركات علم رجال الحديث:
٣. علم الغيب:

عدة مصنفات أشهرها العروة الوثقى كتبت حولها مئات الحواشي والتعليقات ينظر طبقات أعلام الشيعة: المصدر السابق: ج٧١/١٧ رقم ٨٣ ومعجم رجال الفكر والأدب: المصدر السابق: ج١٣٥٨/٣

[١] الميرزا النائيني: هو محمد حسين بن الميرزا عبد الرحيم النائيني النجفي (١٢٧٧-١٣٥٥هـ) سافر الى النجف (١٣٠٣هـ) أخذ مقدمات العلوم في أصفهان ثم هاجر الى العراق فحضر أبحاث السيد إسماعيل الصدر والسيد محمد الفشاركي الأصفهاني والمجدد الشيرازي ثم الآخوند الخراساني ، تميز مجلس بحثه بدقه مسلكه وغموض تحقيقاته فلا يحضره إلا ذوو الكفاءة من أهل النظر كالسيد الخوئي والشيخ حسين الحلي وغيرهم ، له تنبيه الأمة وتنزيه الملة ورسالة في قاعدة لا ضرر وغيرها ينظر طبقات أعلام الشيعة : أغا بزرك الطهراني : ج٥٩٣/١٤ رقم ١٠٢١ ومعجم رجال الأدب : محمد هادي الأميني :ج١٢٦١/٣

[٢] ينظر ميرزا مهدي الاصفهاني رائد التفكيك في المعرفة الدينية: مجموعة مؤلفين، ترجمة جواد عباس، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٤م: ٥٣ -٦٧ والمدرسة التفكيكية وجدل المعرفة الدينية: نخبة من الباحثين، الناشر دار الهادي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م: ٣٢٥-٣٢٩

[٣] ينظر تاريخ الفلسفة والتصوف، تحقيق الشيخ مرتضى الاعدادي الخراساني، ترجمة السيد جواد سجاد الرضوي الكربلائي، منشورات الولاية، مشهد، ط٤، ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م: ٨٦ -٩٦ مستدرك سفينة البحار: ج٣٥١/٢ و٣٦١ وج١٦١/٣ وج٣٢٥/٥ وج٢٦٠/٦ و٥١١ وج١٠٢/٧ و١٤٥ وج٨/ ٢٩٨ -٣١٧ و٥٨٧ وج٤٣٠/٩ وحواشي بحار الأنوار، تحقيق حسن بن علي النمازي، آواي نور، طهران، ط١ ،١٣٩٩ هـ ش: ج٧/١ و٩ ٣٦ و٤٨ و١٠٢ و١٠٧ و٣٢٦ وج٧٨/٢

[٤] ينظر مستدرك سفينة بحار الأنوار: ج٤٣٦/١ وج٣٦١/٢ و٣٦٦ و٥٠٠ وج٤٠١-٣٩٨/٦ وج٣٣٧/١٠ وج١٤٤/٧ وحواشي بحار الأنوار: ج١٠/١ و٦٦ و٨٥ و٨٧ وج٧٨/٢ و٩٥ و١١١ و٤٩٨ وتاريخ الفلسفة والتصوف ٦٠-٨٦ و١٠١

[٥] ينظر مستدرك سفينة البحار: المصدر السابق: ج٢٩٨/١ وج٧/٢ وج٣٣١/٧

٤. الولاية التكوينية للنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام):
٥. تاريخ الفلسفة والتصوف:
٦. حواشي بحار الأنوار
٧. الأعلام الهادية الرفيعة في اعتبار الكتب الأربعة المنيعة
٨. مستطرفات المعالي أو منتخب المقال والأقوال في علم الرجال [١]

المطلب الأول: علم الرجال ومبادئه

يعد علم الرجال من إبداعات علماء الإسلام، فلا تجد لمسائله عين ولا أثر قبل الإسلام، وبذلوا في تحقيق مسائله جهوداً عظيمة؛ من أجل تنقية الحديث الشريف من جميع الشوائب التي طرأت عليه ككثرة الوضاعين والكذابين والمدلسين، وقلة ضبط الرواة ووهمهم في نقل الروايات، فضلاً عن دس الإسرائيليات أو غير ذلك من الأسباب

وقد عُرف علم الرجال بعدة تعاريف، لعل من أشهرها ما عرفه به الشيخ علي النمازي بقوله: (هو العلم الذي يبحث فيه عن أحوال الراوي من حيث اتصاف خبره بشرائط الحجية وعدمه) [٢]

أي إن هذا العلم الذي يبحث عن أوصاف رواة الحديث التي لها دخل في اعتبار حديثهم من عدمها كعدالتهم، ووثاقتهم وطبقتهم وتمييز أسامهم عند الاشتراك مع غيرهم عن طريق الاطلاع على مشايخهم وتلاميذهم وعصرهم، ونحو ذلك من الصفات والأوصاف.

وأما الغاية من علم الرجال فهي الوصول الى إمكانية الاعتماد على مرويات الراوي من عدمه؛ لأنها غاية الفقيه حال اعتماد الرواية في عملية الاستنباط الفقهي.

وأما موضوع علم الرجال فهو الرواة الواقعون في سند الروايات المنتهية الى النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة المعصومين (عليهم السلام)، من حيث تأدية الرواة للحديث أي: أنه يهتم بصدق الراوي وتحرزه عن الكذب، وضبطه في نقل الحديث وحفظه، والزمان الذي عاش فيه، ولا دخل للجوانب الأخرى من الراوي كمستواه المادي والمعيشي وطبيعة عمله الذي يعمل فيه

ولابد من الإشارة الى أمرين مهمين:

الأول: التمييز بين علم الرجال وعلم التراجم

وعمدة الفرق بينهما، فهو أن علم الرجال يبحث عن رواة أسناد الحديث وما يتعلق بأحوالهم، ولا يبحث عن أحوال غيرهم من الرجال

وأما علم التراجم فهو يبحث عن أحوال الشخصيات العامة من أدباء وفلاسفة ومتكلمين وفقهاء لا من حيث الوثاقة والضعف، بل من حيث دورهم في حقول الأدب والمعرفة ومدى وتأثيرهم ومشاركتهم في الوقائع والحوادث التي عاصروها أثناء حياتهم

الثاني: التمييز بين علم الرجال وعلم الدراية

وعمدة الفرق بينهما، وإن كانا يشتركان في الغاية نفسها ألا وهي خدمة الحديث الشريف، فعلم الرجال يبحث في أحاد رجال سند الرواية فرداً فرداً من حيث وثاقته وعدالته، وأما علم الدراية فيبحث في سند

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥/٤٣٥ -٤٣٧
[٢] مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٧

الرواية بنظرة كلية أي بنظرة واحدة لمجموع الرواة، فيبين الحكم النهائي لسند الرواية سواء كانت الرواية متصلة أم منقطعة أو أنها صحيحة أو ضعيفة أو مرسلة أو مسندة

أما المناط أو الملاك في قبول الرواية، فقد ظهر عند الامامية عدة اتجاهات في موقفها من الروايات الواردة عن أهل بيت العصمة (عليهم السلام) لعل أبرزها اتجاهان

الاتجاه الأول مسلك الوثوق أو منهج الصدور، والذي يرى أن الحجة إنما هي للخبر الموثوق بصدوره عن المعصوم سواء أكان الراوي ثقة أم لا، ويكون هذا الوثوق من خلال تجميع القرائن والشواهد والمؤيدات له أي أن الحجية للخبر الموثوق بصدوره عن المعصوم حتى وإن اشتمل سنده على رواة ضعفاء اعتمدها العلماء المتقدمين باصطلاح علم الرجال، وإنما المناط على القرائن الدالة على صدور الخبر

ومن هنا قسموا الأحاديث تقسيماً ثنائياً الى صحيحة (معتبرة) وضعيفة (غير معتبرة) وكان المناط في هذا التقسيم كون الصحيحة (المعتبرة) هي ما قامت القرائن على صدورها عن المعصوم، والضعيفة (غير المعتبرة) هي ما لم تقم القرائن على صدورها، ومن أهم القرائن التي

١. وجود الحديث في أكثر من أصل من الأصول الأربعمائة
٢. وجود الحديث في أصل واحد منها مع طرق متعددة
٣. وجود الحديث في أصل أحد ممن أجمع الأصحاب على تصديقهم كزرارة بن أعين ومحمد بن مسلم
٤. وجود الحديث في أصل أحد ممن أجمع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنهم، وسيأتي الحديث عنهم في التوثيقات العامة
٥. وجود الحديث في أحد الكتب التي عُرضت على أحد من الأئمة (عليهم السلام) [١]

وهذا المسلك هو الأشهر بين علماء الامامية إذ تبناه قدماء المحدثين من زمن الغيبة الى القرن السابع عندما ظهر مسلك الوثاقة، ويرجع الفضل للشيخ البهائي(ت١٠٣١هـ) [٢] الذي أعاد إحياء هذا المسلك بسبب لوازم مسلك الوثاقة المتمثلة بإسقاط جملة كبيرة من الروايات عن الاعتبار بسبب أن كثير من رواة الأخبار لم تثبت في حقهم توثيق صريح، وقد تبنى الشيخ النمازي هذا المسلك [٣]

الاتجاه الثاني مسلك الوثاقة أو المنهج السندي والذي يرى أن الحجة إنما هو الخبر الذي يرويه الثقة سواء أفاد الوثوق بالصدور عن المعصوم أم لا

أي أن الحجية ترجع الى وثاقة الراوي للخبر، فإذا وجدنا أن الرواة للخبر ثقات باصطلاح علم الرجال مع سلامة الخبر عن الإرسال والانقطاع، ونحو ذلك من شرائط صحة العمل بالرواية حكمنا بحجية الخبر، وأنه يجب الاعتماد عليه في عملية الاستنباط الفقهي

وقسموا الأحاديث الى أربعة أقسام

الحديث الصحيح: وهو الحديث الذي اتصل سنده الى المعصوم (عليه السلام) بنقل إمامي اثنا عشري عدل ثقة عن مثله في جميع طبقاته

---

[١] مشرق الشمسين وأكسير السعادتين: العلامة بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي، تحقيق السيد محمد الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية / مشهد، ط٢، ١٤٢٩هـ: ٢٦

[٢] ينظر المصدر نفسه: ٣٢

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/ ٧

الحديث الحسن: وهو الحديث الذي اتصل سنده الى المعصوم (عليه السلام) بنقل إمامي اثنا عشري ممدوح مدحاً مقبولاً غير معارض بذم مع عدن التنصيص على عدالته ووثاقته سواءُ أكان في جميع رواته أم في واحد منهم

الحديث الموثق: وهو الحديث الذي اتصل سنده الى المعصوم (عليه السلام) بنقل من نص الأصحاب على توثيقه وعدالته مع فساد العقيدة أو فسقه سواءُ أكان في جميع رواته أم في واحد منهم

الحديث الضعيف: وهو ما لا يجتمع فيه شروط أحد الثلاثة المتقدمة، بأن يشتمل طريقه على شخص مجروح بالفسق أو فساد العقيدة، أو مجهول الحال، أو مهمل ذكره في كتب الرجال [١]

وظهر هذا المسلك في القرن السابع الهجري على يد الشيخ أحمد بن طاووس(ت٦٧٣هـ)، ثم ساد هذا المسلك من بعده عند الامامية الى زمن الشيخ البهائي (ت١٠٣١هـ) الذي ذهب الى مسلك الوثوق، ومن أشهر المتأخرين السالكين لهذا المسلك السيد أبو القاسم الخوئي(ت١٤١٣هـ) في كتابة معجم رجال الحديث، ويرجع ظهور هذا المسلك إلى ضياع أغلب الأصول الأربعمائة ، والتي فقدت الكثير من أهميتها بعد تأليف الكتب الأربعة، وضعف الاهتمام بها ألأمر الذي أدى إلى ضياعها، فضلاً عما عانته الشيعة من الحكام وخاصة بعد سيطرة السلاجقة على بغداد سنة(٤٤٧هـ) وبالإضافة إلى فقدان الكثير من القرائن الحالية والمقالية التي كانت تقترن بالأخبار

أما منشأ حجية قول الرجالي: فمن المعلوم أن من طرق الاعتماد على حجية قول الرجاليين المتقدمين كالشيخ الطوسي والنجاشي وغيرهم في التوثيق والتضعيف، فقد وقع الخلاف في بيان منشأ حجية قولهم على عدة آراء أشهرها:

١. انه من باب أخبار الثقة في الموضوعات أي أن اخبار الرجالي عن الرواة نابع عن حس لا عن حدس، وهو أشهر الأقوال، وذهب إليه جمع من الأعلام [٢]، وتبناه الشيخ علي النمازي [٣]
٢. إنه من باب الشهادة أي أن ما يقدمه الرجالي من معلومات وتقييمات للراوي مندرج تحت شهادته على أمر معين، وهو قول بعض الأعلام [٤]
٣. انه من باب الاطمئنان والوثوق أنى حصل سواء أكان عن طريق وثاقة الرواة أم عن طريق الوثوق بصدور الرواية عن المعصوم (عليه السلام) [٥]

---

[١] ينظر وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، تحقيق جعفر المجاهدي وعطاء الله الرسولي، مجمع الإمام الحسين العلمي، كربلاء، ط١، ١٤٣٦هـ/٢٠١٦م: ١٣٥-١٤١ وينظر الرواشح السماوية: الميرداماد محمد باقر الحسيني الإسترآبادي، تحقيق غلام حسين قيصربه ها ونعمة الله الجليلي، دار الحديث، قم، ط ١ ،١٤٢٢هـ:٧٢

[٢] ينظر معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط ٥، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م: ج١/٤١

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/١٠

[٤] ينظر معارج الأصول: المحقق الحلي الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي، أعداد محمد حسين الرضوي، مؤسسة آل البيت، قم، ط١، ١٤٠٣هـ: ١٥٠

[٥] ينظر بحوث في مباني علم الرجال: الشيخ محمد سند، بقلم محمد صالح التبريزي، مؤسسة انتشارات عصر ظهور، ط١ ١٤٢٠هـ:٧٦-٨٩

المطلب الثاني: علم الرجال بين النفي والإثبات

من جملة الأبحاث المهمة والتي وقع الخلاف فيها إذ انقسمت حولها كلمات أعلام الإمامية نتيجة لتبني بعضهم عدة من المباني الرجالية كـ(قطعية صدور الكتب الأربعة)

ومن هنا ظهرت عدة أقوال لابد من الإشارة الى أهمها:

القول الأول: الحاجة الماسة الى علم الرجال في عملية الاستدلال الفقهي، وأن له تأثير كبير جداً في عملية استنباط الحكم الشرعي، وإليه ذهب الأصوليين، وهو ما تبناه الشيخ علي النمازي، واستدل على هذا القول بعدة أدلة [١]:

١-لا شك أن الفقيه في استنباطه للحكم الشرعي لا يخرج عن حدود الأدلة الأربعة (الكتاب والسنة والإجماع والعقل)، ولا ريب أن القرآن الكريم لم يتكفل ببيان جميع الأحكام الشرعية، بالإضافة الى أن موارد الإجماع الكاشفة عن رأي المعصوم قليلة جداً، ولما كان العقل قاصراً في استكشاف أحكام الله الواقعية، فلم يتبقَ إلا السنة، والاستدلال بها على ثبوت الحكم الشرعي يتوقف على أمرين هما حجية خبر الثقة وحجية ظواهر الروايات، ومن الظاهر أن تشخيص ذلك يتوقف على علم الرجال، وكلاهما ثابت شرعاً وعقلاً

٢-لا ريب في أن كل خبر يحتمل الصدق والكذب، ولا يجوز تقديم أحد الاحتمالين على الآخر؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، ولا يحصل العلم بصدور الخبر إلا بالعلم بأحوال سند الرواية، أو بالنظر على متن الرواية من حيث كونه متواتراً لفظاً أو معنىً أو لما يجد صحته بحكم العقل

٣- الأخبار المستفيضة الواردة في مقام علاج تعارض الأخبار الآمرة بالرجوع الى الراوي الأعدل والأورع والأفقه [٢] كمقبولة عمر بن حنظلة المروية عن الإمام الصادق (عليه السلام) (..... قَالَ الْحُكْمُ مَا حَكَمَ بِهِ أَعْدَلُهُمَا وَأَفْقَهُهُمَا وَأَصْدَقُهُمَا فِي الْحَدِيثِ وَ أَوْرَعُهُمَا وَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى مَا يَحْكُمُ بِهِ الْآخَرُ .....)[٣] وكذلك الرواية عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: سئل عن رجل يكون بينه وبين أخ منازعة في حق فيتفقان على رجلين يكونان بينهما فحكما فاختلفا فيما حكما قال: وكيف يختلفان؟ قلت: حكم كل واحد منهما للذي اختاره الخصمان فقال: ينظر إلى أعدلهما وأفقههما في دين الله عز وجل فيمضي حكمه) [٤]

القول الثاني: عدم الحاجة لعلم الرجال مطلقاً في عملية الاستنباط الفقهي، وأن هذا العلم جاءنا من المذاهب الأخرى . وأول من أدخله الى مذهب الامامية السيد أحمد بن طاووس(ت٦٧٣هـ) وقيل تلميذه العلامة الحلي(ت٧٢٦هـ)، وتبنى هذا القول أكثر الاخباريين؛ لاعتقادهم بقطعية أخبارنا لاسيما الكتب الأربعة

---

[١] ينظر مستدركات علم الرجال: ج١/١١-١٢

[٢] ينظر المصدر السابق: ج١/١٢

[٣] الكافي: ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٧، ١٣٨٣هـ.ش: ج١/٦٧ باب اختلاف الحديث ح١٠ وينظر تهذيب الأحكام: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط١، ١٣٨٥هـ ش: ج٦/٣٤٥ باب من الزيادات في القضايا والأحكام ح ٥١

[٤] تهذيب الأحكام: المصدر السابق: ج٦/٣٤٥ باب من الزيادات في القضايا والأحكام ح ٥٠

فلا نحتاج إلى ملاحظة سند الروايات الواردة عن المعصومين (عليهم السلام)؛ لكونها محفوفة بالقرائن المفيدة للقطه بصدورها عنهم (عليهم السلام) [١]

القول الثالث: التفصيل بلزوم الحاجة إليه في غير ما عمل به المشهور من الروايات، إذ أن ما عمل به الأصحاب فهو حجة، وإن كان ضعيفاً، وما لم يعمل به الأصحاب فليس بحجة وأن كان صحيحاً، وتمسك بهذا القول بعض الأعلام [٢]

المطلب الثالث: دراسة حول الكتب الأربعة

يعد الموقف من الكتب الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) والتي يتوقف عليها مدار فقه الامامية أحدى المسائل التي تضاربت حولها كلمات أعلام الامامية نقضاً وإبراماً ، وتعددت أقوالهم فيها حاول كل صاحب قول دعم قوله من خلال عرض المؤيدات له من عبارات مصنفي تلك الكتب ، وذهب الشيخ علي النمازي الى اعتبار الكتب الأربعة واستدل على قوله هذا بعدة أدلة

الأول: إن المشايخ الثلاثة (الكليني والصدوق والطوسي) أخذوا الروايات عند تأليف كتبهم من (الأصول الأربعمائة)، وهي الأصول التي ألفها أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، وكانت معروفة ومتداولة بين حملة الحديث معلومة النسبة الى مؤلفيها، واستناداً الى جملة من الروايات [٣] والتي أفادت جواز العمل بكتب الثقات والأجلاء المعلومة النسبة إلى مصنفيها، ومما يشهد على ذلك شدة اهتمام أصحاب الأئمة (عليهم السلام) بحفظ أصولهم وكتبهم من الإندراس والضياع عن طريق روايتهم لتلك الأصول.

الثاني: ما استدل به من أقوال مصنفي تلك الكتب الأربعة، والتي أشاروا فيها إلى صحة كتبهم التي صنفوها منها:

ما ذكره الشيخ الكليني (ت ٣٢٩هـ) في مقدمة كتابه إذ قال :(... كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين، ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين (عليهم السلام) والسنن القائمة التي عليها العمل وبها يؤدي فرض الله (عزوجل) وسنة نبيه....) [٤]

فقال الشيخ النمازي: وهذا الكلام صريح في كفاية كتابه لمتعلم معالم الدين أصوله وفروعه، ولمن يريد علم الدين والعمل بها بالآثار الصحيحة والمعتبرة الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام)[٥]

وما ذكره الشيخ الصدوق(ت٣٨١هـ) في مقدمة كتابه إذ قال:(قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره وتعالت قدرته وجميع ما فيه مستخرج من كتب

---

[١] ينظر تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط٤، ١٤٣٨هـ: ج٣٠/٢٤٩-٢٦٥

[٢] ينظر معارج الأصول: المحقق الحلي: ١٤٧-١٤٨

[٣] منها ما رواه الكليني عن أحمد بن عمر الخلال قال قلت لأبي الحسن الرضا (عليه السلام): الرجل من أصحابنا يعطيني الكتاب ولا يقول أروه عني، يجوز لي أن أرويه عنه؟ قال: فقال إذ علمت أن الكتاب له فأروه عنه) الكافي ٥٢/١ كتاب فضل العلم باب رواية الكتب والحديث / ح ٦

[٤] الكافي: ج٨/١

[٥] ينظر الأعلام الهادية الرفيعة في اعتبار الكتب الأربعة المنيعة: مؤسسة النشر الإسلامي، قم – أيران، ط ٤، ١٤٢٩هـ:١٢١

مشهورة عليها المعول وإليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستاني وكتاب عبيد الله بن علي الحلبي.....) [١]

قال الشيخ النمازي:(فهذا صريح في أن أحاديث كتابه مستخرجة من هذه الأصول المشهورة المعتمدة وذكر طرقه إليها في آخر كتابه. ومما يبين المدعى تمثيله بكتاب المحاسن للبرقي فإنها كانت عنده، وطبعت وهي عندنا والطرق ليست إلا سلسلة مشايخ إجازة الحديث) [٢]

وما ذكره الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) في أول كتابه إذ قال: (.... وأما السنة المقطوع بها من الأخبار المتواترة، أو الأخبار التي تفترن إليها القرائن التي تدل على صحتها. وإما من إجماع المسلمين ـ إن كان فيها ـ أو إجماع الفرقة المحقة، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك) [٣]

وما ذكره في المشيخة إذ قال: (واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله) [٤]

فيظهر من كلامه أنه أخذ الروايات من كتب أصحابنا المشهورة وأنه ذكر الأسانيد لتلك الكتب لكيلا تكون الأحاديث مرسلة بل مسندة [٥]

وما ذكره في كتابه إذ قال: (وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعولت على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام وأرجو من الله سبحانه أن نكون هذه الكتب الثلاثة سهل الله تعالى الفراغ منها لا يحتاج معها إلى شيء من الكتب والأصول) [٦]

وكلامه صريح في إبتدائه الحديث باسم صاحب الأصل أو الكتاب الذي أخذه منه ، وأن السند الذي ذكره في الجزئين الأول والثاني هو طريقه إلى سلسلة مشايخ الإجازة[٧]، وفي كلام الشيخ تصريح بإغناء كتبه عن الأصول والكتب ، ولعله لذلك إندرست وفقدت في ما بعد ، ولم يصلنا منها إلا ستة عشر أصلاً منها

الثالث: تبنى هذا القول عدة من أعلام الإمامية مع الإشارة إلى كلماتهم في هذا الموضوع [٨]

ولعل من أهم الإشكالات التي أُثيرت حول اعتبار الكتب الأربعة كوجود نقل عن غير المعصوم

والجواب عنها: إن ما نُقل عن غير المعصوم كان من أصولهم المعروضة على الأئمة (عليهم السلام) واستحسنوها، أو كان المنقول بنص الإمام (عليه السلام) أو نقل عنهم استدلالاً عقلياً أو وجود قرينة خفيت عنا كما نقل الشيخ الصدوق عن أبيه

وكوجود الروايات التي نصت على أن شهر رمضان لا ينقص أبداً

---

[١] من لا يحضره الفقيه: تحقيق وتصحيح علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم – إيران، ط ٥، ١٤٢٩هـ: ج٢/١

[٢] الأعلام الهادية الرفيعة: ١٢٢

[٣] تهذيب الأحكام في شرح المقنعة: ج١/ ٢

[٤] المصدر نفسه: ج٣٨٢/١٠

[٥] ينظر الأعلام الهادية الرفيعة: المصدر السابق: ١٢٤

[٦] الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تحقيق عل أكبر الغفاري، دار الحديث، قم، ط ١، ١٣٨٠ هـ ش: ج٣٧٦/٤

[٧] ينظر الأعلام الهادية الرفيعة: ١٢٦

[٨] ينظر المصدر السابق: ١٣٤-١٥٥

والجواب عنها: إما أنها محمولة على التقية، وإما لإعراض المشهور عنها، وإما لنقل الإجماع على خلافها فما وصل إلينا من روايات أهل البيت (عليهم السلام) لا يمكن التشكيك فيها أو تضعيفها إلا ما ندر، وهي غير خافية على العلماء [١]

المطلب الرابع: التوثيقات

من المسائل المهمة والتي أولاها الرجاليون اهتماماً بالغاً بها، وتعد محور عملهم ألا وهي مسألة توثيق وتضعيف الرواة الأحاديث، وما هي المعايير العلمية التي تثبت بها وثاقة الرواة وضعفهم، ومما ينبغي الإشارة إليه أن التوثيقات تنقسم الى قسمين هما: التوثيقات الخاصة والتوثيقات العامة

وفيما يلي موارد التوثيقات الخاصة والعامة، والتي أشار إليها الشيخ علي النمازي في مصنفاته:

أولاً: التوثيقات الخاصة

المراد بالتوثيقات الخاصة: التوثيق الوارد في حق شخص أو أكثر من دون أن يكون هناك ضابطة خاصة تعمهم وغيرهم، ويثبت التوثيق الخاص بصور متعددة أشار إليها الشيخ علي النمازي نذكرها تباعاً مع ذلك التطبيقات العملية لكل صورة منها.

١. نص أحد المعصومين (عليهم السلام): إذا نص أحد المعصومين (عليهم السلام) على وثاقة شخص، فإن ذلك يدل قطعاً على وثاقته، نعم لابد بحرز ثبوت ذلك إما بالوجدان وهو نادر الوقوع أو متعذر في عصر الغيبة وإما برواية معتبرة .

نعم وقع الخلاف بين الأعلام حول الرواية المعتبرة إذا رواها الراوي نفسه فيها إثبات وثاقته، فذهب عدة منهم إلى عدم حجيتها في إثبات وثاقة الراوي؛ لأنها دور صريح، وهو القول المشهور [٢] بينما ذهب جمع آخر إلى حجيتها في إثبات وثاقة الراوي منهم الشيخ النمازي [٣]: لذلك نجده وثق عدة من الرواة بروايات رووها أنفسهم [٤]

٢. نص أحد أعلام المتقدمين: إذا نص أحد المشايخ الأقدمين كالكشي والصدوق والمفيد والنجاشي والطوسي على وثاقة الراوي، فهو دلالة على وثاقته لقربهم من زمن الرواة واحتمال استنادهم إلى الحس في التوثيق للسماع من شيوخهم، ولا خلاف بين الرجاليين في ذلك [٥]، ومن الجدير بالذكر أن عدم نص الرجاليين راوٍ على التوثيق لا يعني عدم وثاقة الراوي لإمكان ثبوت التوثيق بطريق آخر

---

[١] ينظر الأعلام الهادية الرفيعة: ١٦٢-١٦٣ وينظر الولاية التكوينية للنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام): ترجمة وتحقيق محمد جعفر المدرسي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م :٣٢

[٢] ينظر معجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج١/٣٩

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: الشيخ علي النمازي: ج١/٥٨

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٨ و٢٠٦ في ترجمة إبراهيم بن محمد الهمداني رقم ٤٩٠ وج٧/٣٩٤ في ترجمة المرزبان بن عمران الأشعري رقم ١٤٨٢١

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: المصدر السابق: ج١/٥٨ و٦٢ ومعجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج١/٤١

٣. نص أحد أعلام المتأخرين: إذا نص أحد الأعلام المتأخرين كالعلامة الحلي وابن داوود وما تلاهم من العلماء على وثاقة أحد الرواة، فهل فيه دلالة على وثاقته؟ للعلماء رأيان الأول لا يعتد به لاستنادهم للحدس وذلك لبعد زمانهم عن زمان الرواة وذلك مانع من ، جريان أصالة الحس، ولأن ما وصلنا في عصرنا من كتب علماء الرجال المتقدمين هو نفس ما وصلهم إليهم، وقد تبناه عدة من أعلام الطائفة [١]، والثاني يعتد به وفيه دلالة على الوثاقة كما هو حال إذا نص أحد العلماء المتقدمين على ذلك، وهذا ما تبناه عدة من الأعلام منهم الشيخ علي النمازي [٢]؛ ولذلك وثق جملة من الرواة لهذه القاعدة ، فقد اعتمد على توثيقات ابن شهراشوب [٣] والعلامة الحلي [٤] وابن داود الحلي [٥] والشهيد الأول [٦] والشهيد الثاني [٧] والعلامة المجلسي [٨] وعلى الوحيد البهباني [٩] والسيد والسيد بحر العلوم [١٠] والعلامة المامقاني [١١] ، والشيخ عباس القمي [١٢]

٤. اختيار الإمام (عليه السلام) اياه لتحمل شهادة أو أدائها: فإنه إذا انضم إليه ما دل على اعتبار العدالة في الشاهد ثبتت عدالة الرجل: لذلك نجده وثق عدة من الرواة [١٣]

٥. اذن الإمام (عليه السلام) له بإفتاء الناس: إذن المعصوم (عليه السلام) لشخص بالفتيا تعد دليلاً واضحاً على أعلى درجات الوثاقة، وأنه أهلاً للفتيا، وإلا فإن الإذن لغير العادل يستلزم مفاسد عظيمة كإضلال الناس، الفتوى بغير علم والتي نهى عنها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كمحمد بن مسلم الثقفي، وأبي بصير الأسدي، ويونس بن عبد الرحمن، وزكريا بن آدم القمي [١٤]

---

[١] ينظر معجم رجال الحديث: المصدر السابق: ج١/٤٢

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٦٢ وبحوث في مباني علم الرجال: محمد سند:١٢٠

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/١١٠ في ترجمة أبي القاسم جابر بن يزيد الفارسي رقم ٢٤١١ وج٥/٨٧ في ترجمة عبد الله بن محمد بن الحنفية المكنى بأبي هاشم رقم ٨٦٥٤

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٣٩٤ في ترجمة الحسن بن السري الكاتب الكرخي رقم ٣٥٥٢ وج٤/١٠٣ في ترجمة سلم الحناط رقم ٦٤١٠ وسليمان بن سفيان المسترق ج٤/١٣٥ رقم ٦٥٥١ والحسين بن جهم بكير بن أعين ج٣/١١٠ رقم ٤٢٦٣

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥/٣٦٨ في ترجمة ر علي بن خُليد قم ٩٩٩٦

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٣٣٤ في ترجمة الحسين ين أبان القمي رقم ٣٢٨٧

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٥٧٩ في ترجمة اسحاق بن الفضل الهاشمي رقم ٢٠٢١/٨٨ وج٨/٢٤٦ في ترجمة يزيد بن إسحاق الشعر الأرحبي رقم ١٦٣١٣

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/٨ في ترجمة سالم بن عبد الرحمن الأشل رقم 6035

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/٣٤٩ في ترجمة العباس بن عتبة اللهبي الكندي رقم ٧٤٤٥

[١٠] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٥٦٣ في ترجمة إسحاق بن رباط البجلي رقم ٢٠٢١/٢٩

[١١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/٤ في ترجمة سالف بن عثمان الثقفي رقم ٦٠١٣

[١٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٣٣٥ في ترجمة الحسن بن إبراهيم بن عبد الله المحض رقم ٣٢٩٥

[١٣] ينظر مستدركات علو رجال الحديث: ج٥/٢٤٧ في ترجمة عقبة بن جارية رقم ٩٤٢٧ وج٥/٣١٣ وفي ترجمة علي بن بلال رقم ٩٧٣٨

[١٤] ينظر مستدرك سفينة البحار: ج٤/٨٠ والأعلام الهادية الرفيعة:١٦٠

٦. ترحم الإمام (عليه السلام) عليه وترضيه عنه: فإنه لا يعقل أن يترضى أو يترحم المعصوم (عليه السلام) على غير الثقة العادل؛ لذلك نجده وثق عدة من الرواة منهم [١]

٧. الوكالة عن الإمام: فإنه منه (عليه السلام) يعد تعديلاً للرجل، لإن توكيل غير العادل يستلزم مفاسد عظيمة، ولهذه القاعدة وثق عدة من الرواة [٢]

٨. تسليم الإمام راية الحرب إليه: فإنه يكشف عن وثاقته وأمانته؛ لأن الراية قطب الحرب وعليها تدور رحاها، فلابد أن يكون الحامل لها على درجة من الوثاقة والعدالة؛ ولذلك وثق عدة من الرواة [٣]

٩. الشهادة في إحدى معارك الإسلام: فإنها من أقوى البراهين والشواهد على الوثاقة إذ أنهم بشهادتهم جادوا بالنفوس من أج بقاء راية الإسلام عالية؛ لذلك نجده وثق عدة من شهداء كربلاء وخاصة من ذكر في زيارة الناحية [٤]

١٠. ترحم أحد الأعلام: عد ترحم أحد الأعلام وخاصة إذا كان من المتقدمين كالشيخ الكليني(ت٣٢٩هـ) والصدوق(ت٣٨١هـ) وأضرابهم أحد موارد توثيق الرواة ، وذهب إلى هذا القول عدة من العلماء منهم الشيخ علي النمازي [٥]، لذلك نجده وثق عدة من الرواة لهذه القاعدة [٦] بينما عدت

---

[١] منهم الحصين بن أبي الحصين ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٢١٦ رقم ٤٧٨٠ وحمزة بن بزيع ج٣/٢٧٠ رقم ٥٠٣٣ وعبد الله بن كعب ح٥/٧٧ رقم ٨٥٩٤ وعبد الملك بن أعين الشيباني ج٥/١٤١ رقم ٨٩٠٠ والسيد الحميري مستدرك سفينة البحار ج٢/٤١١ والكميت الأسدي ينظر مستدركات علم رجال الحديث ج٦/٣١٣ رقم ١٢٠٢٧ ومستدرك سفينة البحار ج٩/١٨٦

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٤٧٥ في ترجمة أحمد بن محمد بن المطهر رقم ١٧٠٨ وج٢/٢٦٩ رقم ٣٠٢٥ وج٢/٣٠٤ رقم ٣١٦٦ وج٢/٣٢٥ رقم ٣٢٤٤ وج٢/٢٢٦ رقم ٢٨٧٣ وج٤/٤٢ رقم ٦١٦٢ وج٥/١٠٦ رقم ٨٧٤٣ وج٥/٣٣٦ رقم ٩٣٨٣ وج٥/٢٤٩ رقم ٩٤٤١ وج٥/٢٧٧ و٢٧٩ في ترجمة علي بن إبراهيم الهمداني رقم ٩٥٥٤ ٩٥٦٣ وج٥/٣٤٩ في ترجمة علي بن الحسين بن عبد ربه رقم ٩٩١٧ وج٦/٢٠٧ في ترجمة الفضل بن سنان النيسابوري رقم ١١٥٦٣ وج٦/٤٥٣ في ترجمة محمد بن أسحاق القمي رقم ١٢٦٦٧

[٣] منهم أبو قتادة الأنصاري وج٢/٢٦٨ رقم ٣٠٣٣ وأبو ساسان الأنصاري ج٣/٢٢٠ رقم ٤٧٩٧ ورفاعة بن رافع الخزرجي الأنصاري ج٣/٤٠٠ رقم ٥٦٤٢ وشبيب بن عامر الأزدي ج٤/١٩٩ رقم ٦٨١٠ وعبد بن زيد ج٥/١٦٠ رقم٩٠٠٥ وعبيد بن زيد ج٥/١٦٤ رقم ٩٠٣١ وعلي بن عمير ج٥/٤٢٠ رقم ١٠٢٤٨

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٥٩٦ رقم ٢٠٢١/١٦٣ وج١/٦٠٣ رقم ٢٠٢١/١٨١ وج١/٧٠٥ رقم ٢٠٢١/٥٩٣ وج٢/٨ رقم ٢٠٣٨ وج٢/٩ رقم ٢٠٤٣ وج٢/٥١ رقم ٢٢٠٩ وج٢/٩٧ رقم ٢٣٨٨ و٢٣٨٩ وج٢/١٠٣ رقم ٢٤٠١ وج٢/١٧١ رقم ٢٦٥٤ وج٢/٢٤٠ رقم ٢٩٣٩ وج٢/ ٢٨١ رقم ٣٠٨١ وج٢/٢٩٢ رقم ٣١٢٤ وج٣/ ٢٤٩ رقم ٤٩٢٨ وج٣/٢٥٠ رقم ٤٩٣٤ وج٣/ ٤٥٠ رقم ٥٨٥٦ وج٤/٩ رقم ٦٠٣٩ وج٤/٣٦ رقم ٦٠٩٩ وج٤/٣٧ رقم ٦١٠٧ وج٤/٢٨ رقم ٦١١١ وج٤/١٨٧ رقم ٦٧٦٨ وج٤/٤٠٩ رقم ٧٧٣٠ وج٤/١١ رقم ٦٠٥٠ وج٤/٢٦ رقم ٦٠٩٩ وج٤/٢٧ رقم ٦١٠٦ ومستدرك سفينة البحار: ج٢/٢٥٣

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٥٩ وبحوث في مباني علم الرجال: الشيخ محمد سند:١٦٦

[٦] منهم الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٨٤ رقم ٤١٤٧ وحكيم بن داود داود السراج ج٣/٢٤٧ رقم ٤٩١٦ والحسين بن عبيد الله الواسطي ج٣/١٥١ رقم ٤٤٦٤ وعبد الله بن النضر بن سمعان الخرقاني ج٥/١٢٢ رقم ٨٨١١ وعلي بن أحمد البرقي ج٥/٢٩٤ رقم ٩٦٢٤ وعلي بن أحمد بن عمران الدقاق ج٥/٣٠٠ و٣٠١ رقم ٩٦٧٣ و٩٦٨٢ ومحمد بن إبراهيم الطالقاني المكتب ج٦/٣٥٩ رقم ١٢٢٢٦ وعلي بن عبد الله الوراق الرازي ج٥/٤٠٧ رقم ١٠١٩٢ ومحمد بن المظفر بن نفيس المصري ج٧/٣٣١رقم ١٤٥١١ ومحمد بن موسى بن المتوكل ج٧/٣٤٤ رقم ١٤٥٧٤

مجموعة من العلماء الترحم مجرد طلب الرحمة من الله تعالى فهو دعاء مطلوب ومستحب شرعاً في حق كل مؤمن ومؤمنة، وأنه ليس من ألفاظ التوثيق ولا تدل على أكثر من الإيمان[١]

١١. حب النبي (صلى الله عليه وآله) أو أحد الأئمة (عليهم السلام) له: فإن الحب يدل على رضا بالمحبوب وأفعاله، ولأن رضا المعصوم (عليه السلام) تابع لرضا الله تعالى، فلا يعقل محبته لمرتكب الكبائر أو مصر على الصغائر لذلك وثق أو حسن عدة من الرواة [٢]

١٢. تشرفه بلقاء الحجة المنتظر (عجل الله فرجه): من أعلى مراتب الوثاقة لأن التشرف بلقائه (عجل الله فرجه) في عصر الغيبة لا تحصل إلا للنادر من الأشخاص الذين سعوا الى تصفية أنفسهم من الرذائل والعيوب؛ لذلك نجده وثق عدة من الأشخاص لذلك [٣]

١٣. كثرة الرواية عن المعصوم: استناداً على جملة من الروايات الشريفة، والتي دلت على أن قيمة الراوي قدر روايته عنهم

١٤. رواية المشايخ الثلاثة الثقات: إحدى المسائل التي أصبحت مورداً للنقض والإبرام مرويات المشايخ الثلاث وهم :(محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي) إذ أُدعي أنهم إذا رووا عن راوٍ فهو ثقة، وسواء أكانت الرواية مسندة أم مرسلة فإنها بحكم المسندة ؛ لأنه عُلم من حالهم أنهم لا يرسلون ولا يروون إلا عن ثقة، والأصل في هذه الدعوى ما ذكره شيخ الطائفة الطوسي بقوله : (وإذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلاً نظر في حال المرسل فإن كان ممّن يعلم أنه لا يرسل إلاّ عن ثقة موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجلِ ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بأنهم لا يروون ولا يرسلون إلاّ عمّن يوثق به وبين ما أسنده غيرهم ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم) [٤] فقبل هذه الدعوى عدة من العلماء منهم الشيخ علي النمازي ولذلك وثقوا جملة من الرواة؛ لأن أحد المشايخ روى عنه [٥] بينما رفض هذه الدعوى عدة من العلماء[٦]

١٥. رواية الأجلاء عنه: إذ أن الثقة قد يروي عن الضعيف ، ولكنه لا يكثر الرواية عنه، فلا يتصور من الأجلاء تحمل المشاق والصعاب من أجل أن يتلقى روايات عن ضعيف، وكما لا نجد في التاريخ أن

---

[١] ينظر معجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج١/٧٤

[٢] منهم عبد الله بن خليفة الطائي ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٠/٥ رقم ٨٢٧١ وعقيل بن أبي طالب ج٢٥٢/٥ رقم ٩٤٥٣ وعلقمة بن محمد الحضرمي ج٢٧٠/٥ رقم ٩٥١٩ وج٤٠٥/٧٧ في ترجمة مسعدة بن اليسع الباهلي رقم ١٤٨٧٣

[٣] ينظر مستدرك سفينة البحار: ج٣٨١/١ وج١٨٩/٩ وج٥١١/١٠-٥١٣ ومستدركات علم رجال الحديث: ج٦٠٣/١ في ترجمة إسكندر بن دربس رقم ٢٠٢١/١٧٨ وج٢٦٨/٥ في ترجمة علان الكليني رقم ٩٥٠٧ وج٢٧٧/٥ في ترجمة علي بن مهزيار رقم ٩٥٥٨ و ج٤٩٥/٦ في ترجمة محمد بن جعفر الدهان رقم ١٢٨٦١

[٤] العدة في أصول الفقه: اشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، مؤسسة البعثة، قم، ط١ ، 1417هـ: ج١/١٥٤

[٥] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٤١٤/١ في ترجمة أحمد بن أبي نصر البزنطي رقم ١٤٢٧ وج١٥٧/٥ في ترجمة عبد الوهاب بن الصباح رقم ٨٩٩٢ وج٣٢٩/٨ في ترجمة أبو الأعز النحاس رقم ١٦٦٤٦ وينظر وصول الأخيار: حسين بن عبد الصمد العاملي:٢٦٤ ومشرق الشمسين: الشيخ البهائي:٣٢

[٦] ينظر معجم رجال الحديث: ج١/٦١-٦٥

مجموعة من الأجلاء نصوا على ضعف راوٍ ثم رووا عنه إلا فيما يرتبط بفساد العقيدة، فإنهم كانوا يتوقفون عن الرواية عنه كما حصل مع علي بن حمزة البطائني الذي كان من رواة الأخبار وأحد وكلاء الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام) وعند وفاة الإمام أنكر هو ومجموعة من الوكلاء وفاة الإمام (عليه السلام) وأظهروا الوقف طمعاً في الأموال التي كانت لديهم، وجحدوا إمامة الرضا(عليه السلام) وأدى الى ظهور حركة الواقفة[١]، فهجره رواة الأخبار وتوقفوا في الرواية عنه بعد تلك الدعوة الضالة ، وقد وثق جملة من الرواة بهذه القاعدة [٢]

١٦. صدور التوقيعات على أيديهم: مما يثبت به توثيق الرواة صدور التوقيعات الشريفة على يديه، بل هو أعلى مراتب التوثيق؛ لأنه يدل على أن الراوي محل ثقة وعناية للإمام (عليه السلام) كما هو حال النواب الأربعة في الغيبة الصغرى وهم: عثمان بن سعيد العمري وأبنه محمد والحسين بن روح النوبختي وعلي بن محمد السمري [٣]

١٧. كونه صاحب كتاب أو أصل: والأصل هو ما جمع فيه مؤلفه أحاديثه سماعاً مباشرة عن الإمام أو سماعاً منه عمن سمع عن الإمام [٤]، ومجموع الأصول التي ألفت في زمن الأئمة (عليهم السلام) أربعمائة أصل، وصلنا منها في عصرنا الحاضر(١٦) أصلاً طبعت محققة بعنوان الأصول الستة عشر[٥]، وذكر منها الشيخ علي النمازي(٦٩) أصلاً وترجم مصنفيها [٦]، وذكر أن الميرزا النوري (ت١٣٢٠هـ) كان يمتلك أكثر من خمسين أصلاً [٧]، وتبنى الشيخ أن تأليف الأصل يعد من علامات الوثاقة خصوصاً إذا ذكره الشيخان الصدوق والطوسي في كتبهم [٨]؛ لذلك وثق عدة من الرواة [٩] [٩]

---

[١] ينظر الغيبة: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار الفجر، بيروت، ط١، :٢١٨

[٢] منهم عبد الأعلى بن أعين العجلي مولى آل سام ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/٣٦٤ رقم ٧٥٠١ والحسن بن معاوية ج٣/٥٧ رقم ٤٠٢٢ والحكم بن مسكين ج٣/٢٤٢ رقم٤٨٩٧ وحمزة بن حمران بن أعين الشيباني ج٣/٢٧٢ رقم ٥٠٣٧ وعلي بن محمد بن الزبير القرشي القمي ج٥/٤٤٦ رقم ١٠٣٨٠ وعلي بن مطر ج٥/٤٨٠ رقم ١٠٥٣٧ وعمرو بن أبي المقدام ج٦/٢٣ رقم ١٠٧٢١ وعيسى الفراء ج٦/١٦٩ رقم ١١٣٩٤ والحسن بن محمد بن يحيى الفحام ج٣/٥٣ رقم ٤٠٠٥ ومحمد بن إسماعيل البندقي ج٦/٤٥٧ رقم ١٢٦٨٢ ومحمد بن الحسين بن علي البزوفري ج٧/٥٩ رقم ١٣١٧٢ ومحمد بن عبدالله بن الهلول(أبو المفضل الشيباني) ج٧/١٨٨ رقم ١٣٧٩١

[٣] ينظر الغيبة: الشيخ الطوسي: ٢١٩ – ٢٤٦ وينظر مستدرك سفينة البحار: ج١٠/ج١٠/٤٠١-٤٠٣ وينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥/٢١٦ في ترجمة عثمان بن سعيد العمري رقم ٩٢٩١ وج٧/٢٠٢ في ترجمة محمد بن عثمان العمري رقم ١٣٨٦٩ وج٥/٤٥٠ في ترجمة علي بن محمد السمري رقم ١٠٣٩٠

[٤] ينظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا يزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م: ج١/ ١٢٥

[٥] الأصول الستة عشر، تحقيق ضياء الدين المحمودي، دار الحديث، قم، ١٤٢٣هـ

[٦] الأعلام الهادية الرفيعة :١٢ -٩٨

[٧] ينظر المصدر السابق: ١٠١

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/ ٦٠ وج٢/٩٣ رقم ٢٣٧٦

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٢٠٢ في ترجمة جعفر بن محمد بن شريح الحضرمي رقم ٢٧٨١ وج٤/٩٨ في ترجمة سلام بن أبي عمرة الخراساني الحناط رقم ٦٣٨٦ وج٣/٣٧١ في ترجمة درست بن أبي منصور رقم ٥٥٠٦ وج٥/٤ في ترجمة وعبد الله بن حماد الأنصاري رقم٨٢٤٢ وج٥/٨٧ في ترجمة أبي بكر عبد الله بن محمد الحضرمي رقم ٨٦٥٢

ثانياً: التوثيقات العامة

المراد بالتوثيقات العامة: التوثيق الوارد في حق عدة أشخاص مع وجود ضابطة خاصة تعمهم، وقد أشار الشيخ علي النمازي الى جملة من تلك التوثيقات في مصنفاته مع ذكر الأمثلة التطبيقية لكل توثيق

١. أصحاب الإجماع: إن التعبير باصطلاح (أصحاب الإجماع) تعبير حادث عند متأخري علماء الإمامية نشأ من أجل مناقشة عدة من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) عبر عنهم الكشي الذي كان بصدد تسمية الفقهاء من أصحاب الأئمة (عليهم السلام) فقال في باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبد الله (عليهما السلام):

(أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر (عليه السلام) وأصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) وانقادوا لهم بالفقه فقالوا ستة: أفقه الأولين: زرارة ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، وقالوا أفقه الستة: زرارة. وقال بعض: مكان أبي بصير الأسدي أبي بصير المرادي، وهو ليث بن البختري) [١]

وقال الكشي في باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبد الله (عليهم السلام):

(أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء، وتصديقهم لما يقولون، وأقروا لهم بالفقه، من دون أولئك الستة الذين عددناهم وسميناهم، ستة نفر: جميل ابن دراج، وعبد الله بن مسكان، وعبد الله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان. قالوا وزعم أبو أسحاق الفقيه يعني ثعلبة بن ميمون أن أفقه هؤلاء جميل بن دراج، وهم أحداث أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام) [٢]

وقال الكشي في باب تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا (عليهم السلام):

(أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء وتصديقهم، وأقروا لهم بالفقه والعلم: وهم ستة نفر أُخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله (عليه السلام): منهم يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن عمير، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب :الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب ، وقال بعضهم مكان أبن فضال : عثمان بن عيسى. وأفقه هؤلاء يونس بن عبد الرحمن وصفوان بن يحيى) [٣]

فالمتفق عليه من أصحاب الإجماع (١٥) راوٍ ، ومجموعهم مع المختلف فيه (٢٢) راوٍ ووقع اختلف أعلام الإمامية حول مدلول كلام الكشي ، ووجه دلالته على أقوال:

الأول: إن الإجماع يدل على تصحيح روايات هؤلاء الأشخاص عنهم وعن من بعدهم أي من رووا كائناً من كان

ومستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٤٥٤ رقم ٥٨٧٤ ومستدرك سفينة البحار ج٢/٥١ في ترجمة أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني

[١] ينظر اختيار معرفة الرجال المعروف بـ رجال الكشي، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٧هـ: ج٣/٢٠٦

[٢] المصدر السابق: ج٥/٣١٦

[٣] المصدر السابق: ج٦/٤٥٩

الثاني: إن الإجماع يدل على وثاقة هؤلاء الأشخاص ووثاقة من بعدهم، أي وثاقة كل من رووا عنه، وإن كان مجهولاً عندنا [١]

الثالث: إن الإجماع يدل على توثيق هؤلاء الأشخاص وصحة رواياتهم فقط، وهذا القول قال به عدة من الأعلام [٢]، وتبناه الشيخ علي النمازي [٣]

الرابع: إن الإجماع يدل على وثاقة هؤلاء وجلالتهم في أنفسهم، وهذا القول قال به عدة من الأعلام منهم السيد الخوئي [٤]

٢. رجال أسانيد تفسير القمي: ذكر الشيخ علي بن إبراهيم القمي في مقدمة تفسيره إذ قال: (ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم ولا يقبل عمل إلا بهم) [٥]

وهذه العبارة من كلام القمي أصبحت مورداً لاختلاف كثير من الأعلام حول دلالتها محاولين استنباط عدة دعاوٍ منها:

الأولى – وثاقة جميع الرواة في هذا التفسير، واستدلوا على ذلك بأن عبارة (رواه مشايخنا وثقاتنا) تدل على أن القمي بصدد بيان القيمة العلمية لتفسيره وأن تفسيره رواه عن الثقات الذين يركن إليهم ويعتمد عليهم، وأن عبارة (ومخبرون بما ينتهي إلينا) تدل على أن ما انتهي إليه من الروايات، ومنها كتابه هذا مأخوذة عن المشايخ الثقات عن الأئمة (عليهم السلام) وهذا ما إليه عدة من الأعلام [٦]

الثانية – وثاقة جميع الرواة الذين ممن تنتهي روايته إلى أحد المعصومين (عليهم السلام) وذهب إليه عدة من الأعلام ، ومنهم الشيخ علي النمازي [٧]؛ ولذلك نجده وثق عدة من الرواة بسبب هذه هذه القاعدة [٨]

---

[١] ينظر وسائل الشيعة: الحر العاملي: ج٣٠/٢٢٤ وينظر بحوث في مباني علم رجال: الشيخ محمد سند: ١٣٧

[٢] ينظر الرواشح السماوية: الميرداماد: ٨٠ وأصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الشيخ محمد علي المعلم، تصحيح الشيخ حسن العبودي، منشورات الرافد، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م: ج١٣١/٢

[٣] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١/ ١٨ وج١٧/٢ رقم ٢٠٧٠ وج٢٥٦/٣ رقم ٤٩٦٨ وج٢٥٨/٣ رقم ٤٩٧٣ وج٤٩٣/٤ رقم ٨١٢٣ وج٨٣/٥ رقم ٨٦٢٦ وج١٠٨/٥ رقم ٨٧٤٨ وج١١٤/٥ رقم ٨٧٧٥ وج١٩٩/٦ رقم ١١٥٣٢ وج٢٢٥/٦ رقم ١١٦٤٧ وج٣٢٢/٦ رقم ١٢٠٥٨ وج٣٢٤/٧ رقم ١٤٤٩٤ ج٥٥٤/١ رقم ٢٠١٣ ومستدرك سفينة البحار ج٣٤٩/١

[٤] ينظر معجم رجال الحديث: ج١/ ٥٩

[٥] تفسير القمي: أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي، تحقيق مؤسسة البعثة، قم، ط١ ،١٤٣٥هـ: ج٢٢/١

[٦] وسائل الشيعة: الحر العاملي: ج٢٠٢/٣٠

[٧] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٦٢/١ ومعجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج٥٠/١ وينظر أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الشيخ محمد علي صالح المعلم: ج٢١٨/١

[٨] منهم إسماعيل بن مرار ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٦٦٢/١ رقم ٢٠٢١/٣٩٥ وج٦٧٣/١ رقم ٢٠٢١/٤٤٦ وج٥٩/٢ رقم ٢٢٣٨ وصالح بن أبي حماد الرازي ج٢٢٨/٤ رقم ٦٩٤٣ وصالح بن خالد ج٢٣٤/٤ رقم ٦٩٦٧ وعمرو بن شمر الجعفي ج٤٤/٦ رقم ١٠٨١٣ وعمران بن سعيد الراشدي ج١٢٤/٦ رقم ١١١٧١ ومحمد بن يعفور ج٣٧٣/٧

الثالثة – وثاقة شيوخه المباشرين فقط، واستدلوا على ذلك بعبارة (مشايخنا وثقاتنا) فإن كلمة الشيخ لا تطلق على غير المباشر إلا بعناية خاصة، فضلاً عن ذلك أن كلمة المشايخ وكلمة الثقات بإضافتها لـ(نا) فيها دلالة قوية على إرادة المشايخ المباشرين، وذهب إلى هذا القول عدة من الأعلام

٣. رجال أسانيد كامل الزيارات: ذكر الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه (ت٣٦٨هـ) في مقدمة كتابه (كامل الزيارات) إذ قال:(وسألت الله تبارك وتعالى العون عليه حتى أخرجته وجمعته عن الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين من أحاديثهم، ولم اخرج فيه حديثا روي عن غيرهم إذا كان فيما روينا عنهم من حديثهم صلوات الله عليهم كفاية عن حديث غيرهم، وقد علمنا انا لا نحيط بجميع ما روي عنهم في هذا المعنى ولا في غيره، لكن ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولا أخرجت فيه حديثا روي عن الشذاذ من الرجال، يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالرواية المشهورين بالحديث والعلم) [١]

وقد تعددت أقوال الأعلام في دلالة هذه عبارة من ابن قولويه على أقوال

الأول: وثاقة جميع رواة الكتاب وحجتهم قوله (ما وقع لنا من جهة الثقات من أصحابنا) فإن فيها تصريح من الشيخ بأنه روى عن الثقات فقط ، ويؤيد ذلك وجود قرائن أخرى لتوكيد هذا المعنى وهي قوله (ولا أخرجت فيه حديثا روي عن الشذاذ من الرجال) إذ صرح بأنه لم يروِ أي حديث عن الشذاذ من الرواة، وإنما أخرج الحديث عن الثقات من الرواة ، والقرينة الثانية هو قوله (ولا أخرجت فيه) فالضمير يعود على كتابه والمعنى أنه لم يخرج في كتابه أي حديثاً عن الشذاذ من الرجال ، وإنما أخرج عن الثقات لا إنه اخرج عن الأئمة الأحاديث بواسطة الثقات ، فلفظ الإخراج يفيد أن الكتاب كله واقع عن الثقات فقط وذهب إلى هذا القول عدة من الأعلام منهم الشيخ علي النمازي[٢]، ومن أجل ذلك وثق عدة من الرواة [٣]

الثاني: وثاقة المشايخ المباشرين لابن قولويه فقط [٤]

٤. رجال أسانيد بشارة المصطفى: قال الشيخ محمد بن أبي القاسم الطبري في مقدمة كتابه:(....لا أذكر فيه إلا المسند من الأخبار عن المشايخ الكبار والثقات الأخيار) [٥] وقعت هذه العبارة موضع اختلاف بين الأعلام ، وذكرت فيها أقوال منها:

الأول: وثاقة كل من وقوع في طريق إسناد الشيخ الطبري وحجتهم تصريحه بأن روى أخباره عن الثقات وقال به جملة من الأعلام منهم الشيخ علي النمازي [٦]: لذلك استدل على وثاقة عدة من الرواة على هذه القاعدة [١]

---

[١] كامل الزيارات، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٧هـ: ٣٧

[٢] ينظر وسائل الشيعة: الحر العاملي: ج٣٠/٢٠٢ ومستدرك علم رجال الحديث: علي النمازي: ج١/٦٢

[٣] منهم النوفلي ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١/٦١٣ وبكر بن محمد الأزدي الغامدي: ج٢/٥٩ رقم ٢٢٣٨ وعبد الله بن محمد بن عيسى (بنان): ج٢/٦٥ رقم ٢٢٥٩ وجعفر بن محمد الخثعمي: ج٢/١٩٦ رقم ٢٧٥٧ وجويرية بن العلاء: ج٢/٢٤٧ رقم ٢٩٦٧ وخيبري بن علي الطحان: ج٣/ ٣٤٤ رقم ٥٣٩١ وعبد الله بن محمد الصنعاني: ج٥/٩٢ رقم ٨٦٧١ ومحمد بن أورمة القمي: ج٦/٤٧٤

[٤] ينظر أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: محمد علي صالح المعلم: ج١/٣٢٣

[٥] بشارة المصطفى لشيعة المرتضى، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٠هـ: ١٨

[٦] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١/٦٣

الثاني: لا دلالة له على أي توثيق أحد، وليس له قيمة علمية؛ لعدم ثبوت نسبة الكتاب للشيخ محمد بن أبي القاسم الطبري وعلى فرض ثبوته، فإنه من المتأخرين ولا عبرة بتوثيقاتهم، وذهب إلى هذا القول عدة من العلماء

الثالث: وثاقة شيوخ المباشرين للطبري: وذهب إليه بعض الأعلام [٢]

٥. رجال أسانيد مزار ابن المشهدي: أصل الدعوى ما قاله الشيخ محمد بن المشهدي في مقدمة كتابه: (فاني قد جمعت في كتابي هذا من فنون الزيارات للمشاهد المشرفات، وما ورد في الترغيب في المساجد المباركات والأدعية المختارات، وما يدعى به عقيب الصلوات، وما يناجي به القديم تعالى من لذيذ الدعوات في الخلوات، وما يلجأ إليه من الأدعية عند المهمات، مما اتصلت به من ثقات الرواة إلى السادات) [٣]، وقد تنازع الأعلام في دلالة هذه العبارة من كلام ابن المشهدي وذكروا عدة آراء منها:

الأول: وثاقة من وقع في طريق إسناد ابن المشهدي في كتابه المزار بدليل تصريحه بتوثيق جميع من وقع في إسناد رواياته إلى أن يتصل سندها بالأئمة (عليهم السلام) وتبنى هذا القول عدة من الأعلام ومنهم الشيخ علي النمازي [٤]

الثاني: لا دليل فيه على توثيق أي أحد من الرواة بدليل أن ابن المشهدي لم يظهر حاله لا يوجد دليل على اعتبار كتابه من المتأخرين كما أنه لا عبرة في توثيقاتهم لأنها مبنية على الحدس، وذهب عدة من الأعلام إلى هذا القول [٥]

٦. توثيق أصحاب الإمام الصادق: الأصل في هذه الدعوى ما قاله الشيخ المفيد(ت٤١٣هـ) (فإن أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل) [٦] وتباينت آراء الأعلام وتعددت فيها الأقوال فهل كان مقصود الشيخ من هذه العبارة توثيق كل أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، (والبالغ تعدادهم أربع آلاف رجل؟ أم أن مراده شيء آخر، فذهب عدة من الأعلام ومنهم الشيخ علي النمازي [٧] إلى توثيق كل أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) إلا من خرج بالدليل، ولذلك نجده وثق عدة منهم سليمان بن خالد

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥/٣ في ترجمة عبد الله بن حفص المدني رقم ٨٢٣٤ وج٥/١٦٨ في ترجمة عبيد بن كثير الهلالي رقم ٩٠٥٠ وج٥/١٧٦ في ترجمة عبد الله بن أحمد البجلي رقم ٩٠٨٩ وج٥/٢٣٠ في ترجمة عربي بن مسافر رقم ٩٣٥٤ وج٦/١٧ في ترجمة عمار بن ياسر أبو اليقضان رقم ١٠٦٨١ وج٦/٦٠ في ترجمة عمرو بن محمد العلوي رقم ١٠٨٧٢

[٢] ينظر أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الشيخ محمد علي صالح المعلم: ج١/٣٢٩

[٣] المزار، تحقيق الشيخ جواد القيومي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩هـ: ٢٧

[٤] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١/٦٣ وأصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الشيخ محمد علي المعلم: ج١/٣٤٩

[٥] ينظر معجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج١/٥١

[٦] الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م: ج٢/١٧٩

[٧] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١/ ٦٤ ومستدرك سفينة البحار: ج٦/٢٢٨ وبحوث في مباني علم الرجال: الشيخ محمد سند:١٣٤

الأقطع الكوفي [١]، بينما ذهب عدة من الأعلام إلى أن هذا التوثيق وإن كان في نفسه قابلاً للتصديق، ولكن لا يوجد لنا طريق إلى معرفة الثقات منهم [٢]

٧. شيوخ الإجازة: والمقصود بشيخ الإجازة أن يجيز الأستاذ تلميذه بأنه يعطيه كتاباً قد جمع فيه روايات، ويقول له قد أجزتك في روايته عني، وقد اختلف العلماء في عد شيخوخة الإجازة من موارد التوثيق أم لا، فذهب عدة من الأعلام ذهب جمع آخر إلى أنها غير كافية للتوثيق [٣] بينما ذهب جمع آخر منهم الشيخ علي النمازي إلى أن شيخوخة الإجازة كافية في اثبات التوثيق [٤]؛ لذلك لذلك تجده وثق عدة من الرواة [٥]

٨. الوقوع في بعض الأسانيد: وقع أشار العلامة النمازي الى أن وقوع الرواة في بعض الأسانيد من أمارات الوثاقة وإليك جملة منها:

- وقوعه في طريق بني فضال: والأصل في هذا ما رواه عن الإمام العسكري (عليه السلام): (خُذوا بما رووا وذروا ما رأوا) ، وتبنى هذه الأمارة في مواضع [٦]
- وقوعه في طريق يونس بن عبد الرحمن، فقد روي أن داود بن القاسم أبا هاشم الجعفري قال: أدخلت كتاب يوم وليلة الذي ألفه يونس بن عبد الرحمن على أبي الحسن العسكري (عليه السلام) فنظر فيه وتصفحه كله، ثم قال: هذا ديني ودين آبائي وهو الحق كله [٧]
- وقوعه في طريق عبيد الله بن علي الحلبي، والأصل فيه أن كتابه عُرض على الإمام الصادق وصححه وقال:(ليس لهؤلاء ـ يعني المخالفين ـ مثله) [٨]
- وقوعه في طريق الفضل بن شاذان، ذكر أنه دخل أبي محمد عليه السلام، فلما أراد أن يخرج: سقط منه كتاب في حضنه ملفوف في رداء له، فتناوله أبو محمد عليه السلام ونظر فيه، وكان الكتاب من تصنيف الفضل وترحم عليه، وذكر أنه قال: أغبط أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان وكونه بين أظهرهم [٩]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٢٨/٤ رقم ٦٥٢٨

[٢] ينظر معجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج٥٦/١

[٣] ينظر معجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج٧٢/١

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/ و٢٧٥ و٦٧٤ رقم ٢٠٢١/٤٥٢ وج١٧٢/٢ رقم ٢٦٥٧ وج١٥٤/٥ رقم ٨٩٧٣

[٥] منهم الحسن بن العباس بن الحريش: ج٤١٣/٢ رقم ٣٦١٧ وعلي بن أحمد بن أبي جيد القمي: ج٢٩٨/٥ رقم ٩٦٦٥ وعلي بن حماد العدوي البصري: ج٣٦٢/٥ رقم ٩٩٧٣ وعلي بن سليمان بن المبارك القمي: ج٣٨٠/٥ رقم ١٠٠٦٧

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٢٦/٥ في ترجمة عبد الله بن الوليد الوصافي العجلي رقم ٨٨٣٠ وج٣٦/٧ في ترجمة ترجمة محمد بن الحسن بن علي بن فضال رقم ١٣٠٦٠ وينظر مستدرك سفينة البحار: ج٤٢/٦ وج٢٠٢/٧

[٧] اختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج٤٠٤/٦ ح٩١٥

[٨] الفهرست: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق الشيخ جواد القيومي، نشر الفقاهة، قم ، ط٤ ، ١٤٣٥هـ: ١٧٤ وينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٨٨/٥ رقم ٩١٥٢

[٩] اختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج٤٤٨/٦ ح١٠٢٧

- وقوعه في طريق أحمد بن عبد الله بن مهران المعروف بـ (ابن خانبه) والأصل فيه ما ذكره لنجاشي إذ قال: أخبرنا أبو العباس بن نوح قال حدثنا الصفواني قال: حدثنا الحسن بن محمد بن الوجناء أبو محمد النصيبي قال: كتبنا إلى أبى محمد عليه السلام نسأله أن يكتب أو يخرج الينا كتابا " نعمل به، فأخرج الينا كتاب عمل، قال الصفواني: نسخته فقابل بها كتاب ابن خانبة زيادة حروف أو نقصان حروف يسيرة [١]
- وقوعه في طريق جعفر بن بشير البجلي
- وقوعه في طريق محمد بن إسماعيل بن ميمون الزعفراني

والأصل فيهما ما ذكره النجاشي بقوله: (روى عنه الثقات ورووا عنه) [٢]

- وقوعه في طريق علي بن الحسن الطاطري، والأصل في هذا ما قاله شيخ الطائفة الطوسي في ترجمة الطاطري:(له كتب في الفقه رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم) [٣]
- وقوعه في طريق سعد بن عبد الله الأشعري القمي، والأصل ما ذكره الشيخ الطوسي من قول الشيخ الصدوق(ت٣٨١هـ) : (إلا كتاب المنتخبات، فإني لم أروها عن محمد بن الحسن إلا أجزاء قرأتها عليه وأعلمت على الأحاديث التي رواها محمد بن موسى الهمداني، وقد رويت عنه كل ما في كتاب المنتخبات مما أعرف من الرجال الثقات) [٤]

المطلب الخامس: الفوائد الرجالية والحديثية

أشار الشيخ علي النمازي الى جملة من الفوائد الرجالية والحديثية في مصنفاته من أبرزها:

١ ـ نظراً لما عُرف به الشيخ علي النمازي من التتبع، فقد استدرك على الرجاليين أسماء كثيرة من رواة الأخبار لم يذكروهم في موسوعاتهم الرجالية، ففي موسوعة تنقيح المقال تعد من أكبر الموسوعات الرجالية أوصل فيها الشيخ المامقاني (ت ١٣٥١هـ) عدد الرواة المترجم لهم إلى (١١٤٨٣) [٥] راوٍ بينما أوصلهم الشيخ النمازي إلى (١٨١٨٩) راوٍ، وإن كان بعضهم لا يخلو من تكرار، أو لا توجد لهم رواية واحد في أي كتاب حديثي [٦]

٢ ـ لا ريب أن الشيخ علي النمازي وافق علماء الرجال في آرائه الرجالية؛ لكنه على الرغم من ذلك وجه العديد من الانتقادات لآراء الرجاليين من المتقدمين والمتأخرين

---

[١] الرجال: ٣٤٦ رقم ٩٣٥ وينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٦/٤٢٣ رقم ١٢٥٢٧

[٢] الرجال: ١١٩ رقم ٣٠٤ و٣٤٥ رقم ٩٣٣

[٣] الفهرست: الشيخ الطوسي:١٥٦ رقم ٣٩٠ وينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٣٧١ في ترجمة درست بن أبي منصور منصور رقم ٥٥٠٦

[٤] الفهرست:١٣٥ وينظر مستدركات علم رجال الحديث في ترجمة محمد بن عبد الله المسمعي ج٧/١٩٠ رقم ١٣٨٠٠ وفي ترجمة منصور الصيقل ج٧/٥٠٨ رقم ١٥٢٣٣

[٥] ينظر تنقيح المقال: ج٣٦/٤٠٩

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٦٠٣ رقم ١٧٨/ ٢٠٢١ وج٢/٣٨ رقم ٢١٥٦ وج٢/٦٥ رقم ٢٢٥٧ وج٢/٦٨ رقم ٢٢٧٦ وج٢/٢٩٦ رقم ٣١٣٠ وج٢/٣٠٤ رقم ٣١٧٠ وج٤/٧٩ رقم ٦٣١١

أ ـ انتقد آراء الشيخ البرقي في توثيق البراء بن عازب؛ لوجود عدة من الروايات الصحيحة فيها ذم له [١]

ب ـ اعتمد الشيخ الصدوق على عامر بن عبد الله بن جذاعة في مشيخة الفقيه؛ لأنه لم يوثق مع وجود الروايات القادحة له [٢]

ج ـ انتقد الشيخ الطوسي في عدة من آرائه الرجالية منها:

١. سهو الشيخ الطوسي في عده أبا الصلت الهروي (عبد السلام بن صالح) عامي المذهب [٣]
٢. سهو الشيخ الطوسي في ترجمته لبكر بن صالح الرازي مرتين مرة في أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، ومرة في (من لم يروٍ عنهم) [٤]
٣. اشتبه الشيخ الطوسي في ترجمة الحارث بن قيس بأنه شهد صفين، وقطعت إحدى رجليه في المعركة [٥]
٤. عد الحسن بن خالد البرقي، ممن لم يرو عنهم، ونقل السيد الخوئي عن ابن شهراشوب ان من كتبه تفسير الامام العسكري من املاء الإمام (عليه السلام) [٦]
٥. ذكر الشيخ الطوسي في ترجمة عامر بن كثير السراج الهدي إنه من دعاة الحسين (عليه السلام)، والصحيح أنه من دعاة الحسين بن علي بن الحسن المثلث صاحب معركة فخ [٧]
٦. نص الشيخ الطوسي على أن محمد بن أبي عمير لم يرو عن الإمام الكاظم (عليه السلام)، وهذا غير صحيح؛ لوجود عدة روايات له رواها عنه [٨]

د ـ انتقد الشيخ النجاشي في عدة من آرائه الرجالية:

١. عد بكر بن صالح الرازي ضعيفاً، والظاهر أن له محلاً عظيماً؛ لنقله عدة من الروايات في فضائل أهل البيت (عليه السلام) [٩]
٢. زعم النجاشي أن سعد بن طريف كان قاضياً، وهو اشتباه منه، والصحيح أنه كان قاصاً [١٠]
٣. زعم النجاشي أن عمر بن عبد العزيز بن أبي بشار المعروف بـ(زحل) مخلط، ومنشأ هذا القول روايته لأحاديث الفضائل [١١]

---

[١] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١٢/٢ رقم ٢٠٥٣ ورجال البرقي: أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي، تحقيق حيدر محمد علي البغدادي، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط٢ ،١٤٣٣هـ:٣٤

[٢] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٤/ ٣٦٤ ومن لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق: ج٤٦٢/٤

[٣] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٤/ ٤٣١ ومستدرك سفينة البحار ج٢٢٣/٥ وج٣٠٧/٦ ورجال الطوسي: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، ط٧ ، ١٤٣٦هـ:٣٦٠ رقم ٥٣٢٨

[٤] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٥٣/٢ رقم ٢٢٣٠ وينظر رجال الطوسي:٣٥٣ رقم ٥٢٣٣ و٤١٧ رقم ٦٠٣١

[٥] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٢٧٥/٢ رقم ٣٠٦٥ وينظر رجال الطوسي: ٦١ رقم ٥٢٩

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٨٢/٢ رقم ٣٤٩٩ ورجال الطوسي: ٤٢٠ رقم ٦٠٦٦

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٢١/٤ رقم ٧٣٤٤ ورجال الطوسي: ١٠٢ رقم ٩٩٩

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٨٨/٦ وينظر الفهرست: الشيخ الطوسي: ٢١٨ رقم ٦١٧

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥٢/٢ وينظر رجال النجاشي:١٠٩ رقم ٢٧٦

[١٠] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٣/٤ وينظر رجال النجاشي:١٧٨ رقم ٤٦٨

[١١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٩٦/٦ وينظر رجال النجاشي: ٢٨٤ رقم ٧٥٤

هـ ـ انتقد الشيخ ابن شهرآشوب المازندراني في عده إسماعيل بن عمار الصيرفي الكوفي فطحي المذهب، ولعله اشتبه بما نقله عن الشيخ الطوسي في ترجمة أخيه إسحاق، واستدل الشيخ النمازي على ذلك بعدة روايات عنه تنفي عنه هذه التهمة [١]

و ـ انتقد الشيخ ابن داود الحلي في عدة من آرائه الرجالية:

١. عد ابن داود زياد بن عبيد (زياد ابن أبيه) من المعتمدين!![٢]
٢. عد ابن داود عمرو بن سعيد المدائني ضعيفاً، وهو مخالف لتوثيق النجاشي إياه [٣]
٣. عد ابن داود الحلي محمد بن طلحة بن عبيد الله من أصحاب الإمام علي (عليه السلام) والموثقين مع أنه من محاربيه في معركة الجمل [٤]

ز ـ انتقد العلامة الحلي في عدة من آرائه الرجالية:

١. تأمل العلامة الحلي في توثيق التابعي المعروف سعيد بن جبير، على الرغم من وجود الروايات الكثيرة المادحة له [٥]
٢. انتقد العلامة الحلي في توثيق أُسيد بن حضير [٦]
٣. انتقد العلامة الحلي في عد جرير بن عبد الله البجلي من المعتمدين [٧]
٤. عد العلامة الحلي حمزة بن بزيع من صالحي هذه الطائفة وثقاتهم كثير العمل، وهذا سهو، فلعله أخذه من كلام الشيخ الكشي في ترجمة محمد بن إسماعيل بن بزيع[٨]
٥. توقف العلامة الحلي في الحسن بن سيف بن سليمان التمار الكوفي مع درجه في المعتمدين، ولذلك لشهادة علي بن الحسن بن فضال والتي نقلها عنه ابن عقدة [٩]
٦. عد العلامة الحلي زياد بن عبيد (زياد ابن أبيه) من المعتمدين!![١٠]
٧. عد العلامة الحلي الفتح بن يزيد الجرجاني مجهولاً، وهذا غير تام؛ لأنه من أصحاب الإمامين الرضا والهادي (عليهما السلام)، وترحم الإمام عليه، ورواياته الجليلة الشأن[١]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٦٥٩ رقم ٢٠٢١/٣٨٢ وينظر معالم العلماء: الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني السروي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مشهد، ط١٤٣١،١هـ: ج١/٢٥٩ رقم ١٣٤ وينظر الفهرست: الشيخ الطوسي: ٧١ رقم ١٦٩

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٤٤٩ رقم ٥٨٥٤ وينظر الرجال: تقي الدين الحسن بن علي ابن داود الحلي، تحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٧٢م: ٩٩ رقم ٦٥٣

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٦/٤١ والرجال: ابن داود:٢٤٦ رقم ٣٦٩ والرجال: النجاشي: ٢٨٧ رقم ٧٦٧

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٧/١٤٦ رقم ١٣٥٧٣ والرجال: ابن داود: ١٧٥ رقم ١٤١٣

[٥] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٤/٥٧ وينظر خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطهر العلامة الحلي، تحقيق محمد باقر ملكيان، العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، ط١، ١٤٣٩ هـ /٢٠١٨م: ج٢/٢١ رقم ٤٥٣

[٦] بنظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٦٨٦ رقم ٢٠٢١/٥١٠ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج١/٢٢٧ رقم ١٣٤

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/١٢٨ رقم ٢٤٧٧ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج١/٣٠٤ رقم ٢١٦

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٢٧١ رقم ٥٠٣٣ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج١/٣٧١ رقم ٣٠٧

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٤٠٣ رقم ٣٥٧٥ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج١/٣٤٠ رقم ٢٧٠

[١٠] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٤٤٩ رقم ٥٨٥٤ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج١/٤٨٣ رقم ٤٢٤

ح ـ انتقد محمد علي الاردبيلي صاحب (جامع الرواة) في ترجمته لجعفر بن عمرو النخعي والصحيح خضر بن عمرو، وتسرب هذا الخطأ إلى العلامة المامقاني [٢]

ط ـ انتقد الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٦هـ) في عدة من آرائه الرجالية:

١. انتقد الوحيد البهبهاني في عده زر بن حبيش الأسدي من الضعفاء؛ لورود رواية عده فيها أمير المؤمنين علي(عليه السلام) من ثقاته [٣]
٢. عد العلامة البهبهاني التابعي المعروف سعيد بن جبير ممدوحاً؛ وهو سهو؛ لأن مرتبته أجل من ذلك؛ لورود الروايات الكثير المادحة له [٤]

ي ـ انتقد الشيخ أبا علي الحائري (ت ١٢١٦هـ) صاحب كتاب (منتهى المقال) في زعمه استشهاد عمر بن أبي سلمة المخزومي في معركة صفين، والصحيح أن وفاته كانت سنة ٨٣هـ [٥]

ك ـ انتقد الشيخ عبد النبي الجزائري (ت ١٠٢١هـ) في عده زر بن حبيش الأسدي من الضعفاء؛ لورود رواية عده فيها أمير المؤمنين علي (عليه السلام) من ثقاته [٦]

ل ـ انتقد السبد الخوئي في عدة من آرائه الرجالية منها:

١. نقد السيد الخوئي في ترجمة جعفر بن سلمة إذ ادعى وجود تحريف في السند، وأنه جعفر بن سليمان [٧]
٢. ترجم للحسن بن محمد بن يسار، ولا يعلم من أين جاء به، والصحيح بن بشار [٨]
٣. انكار السيد الخوئي وجود عبد الله بن سبأ، وهو سهو منه لوجود الروايات الكثيرة الثابتة لوجوده [٩]
٤. أنكر السيد الخوئي وجود الحسن بن سماعة بن مهران وهو خطأ؛ لأنه منافٍ لعنوان الشيخ الكشي إياه [١٠]
٥. أدعى الشيخ بأن السيد الخوئي أهمل ترجمة إبراهيم بن محمد الطحان، والحق بأن السيد الخوئي ذكره في كتابه [١١]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٩٢/٦ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج٢٧٠/٣ رقم ١٥٧٥

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٧٦/٢ رقم ٢٦٧٥ وينظر جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد: محمد علي الأردبيلي الغروي الحائري، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م: ج١٥٥/١

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٢٢/٣ رقم ٥٧٢٤

[٤] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٥٨/٤

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٧٣/٦ وينظر منتهى المقال في أحوال الرجال: أبو علي الحائري الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٦هـ: ج١٢١/٥ رقم ٢١٨١

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٢٢/٣ رقم ٥٧٢٤ وينظر حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الشيخ عبد النبي الجزائري، مؤسسة الهداية لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٨هـ: ج٤٨١/٣ رقم ١٥٨٧

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٥٩/٢ رقم ٢٦١٠ ومعجم رجال الحديث: ج٣٦/٥ رقم ٢١٦٩

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥٤/٣ رقم ٤٠٠٨ ومعجم رجال الحديث: ج١٤٤/٦ رقم ٣١٣٤

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢١/٥ رقم ٨٣٢٨ ومعجم رجال الحديث: ج٢٠٥/١١ رقم ٦٨٨٩

[١٠] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٠٠/٣ رقم ٣٥٦٨ وينظر معجم رجال الحديث: ج١٢٦/٦ رقم ٣١١٥

[١١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٩٥/١ رقم ٤٥٠ وينظر معجم رجال الحديث: ج٢٦٥/١ رقم ٢٨٥

١) إن المتتبع لكلام الأعلام يجد وقوع الخلاف بينهم في عدة موارد في بيان حال بعض الرواة، والشيخ علي النمازي لجأ إما إلى الجمع بين الأقوال إن أمكن الجمع بينهما، وإما إلى ترجيح بين الآراء على بعضها الآخر مع الإشارة إلى أسباب الترجيح غالباً، ومن تلك الموارد التي رجح الآراء على بعض:

أ ـ رجح توثيق الكشي على تضعيف النجاشي في ترجمة عبد الله بن خداش المهري [١] بينما نجده رجح توثيق النجاشي على تضعيف الكشي في ترجمة أبو حنيفة سابق الحاج الهمداني (سعيد بن بيان) [٢]، وفي ترجمة علي بن أسباط [٣]

ب ـ رجح كلام النجاشي على كلام الطوسي في عدة مواضع منها: رجح توثيق النجاشي في ترجمة أبي خديجة سالم بن مكرم على تضعيف الشيخ الطوسي، واستدل على ذلك بأن كتابه معتمد، وأنه من أصحاب الأصول [٤]، ورجحه أيضاً في ترجمة أبي طالب عبد الله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري على كلام الطوسي المضطرب فيه [٥]، ورجح قول النجاشي في ترجمة داود بن الحصين الأسدي الكوفي إنه ثقة، ولم يغمز بمذهبه على قول الطوسي انه واقفي [٦]

ج ـ رجح توثيق النجاشي على تضعيف ابن الغضائري في عدة مواضع منها:

ما ذكره في ترجمة سليمان بن داود المنقري، واستدل على ذلك بأن الشيخ الصدوق عده في المشيخة من المعتمدين [٧]، وفي ترجمة سهل بن أحمد الديباجي(٢٨٦-٣٨٠هـ) [٨]

رجح توثيق والنجاشي على تضعيف ابن الغضائري في ترجمة حذيفة بن منصور بياع السابري، ويشهد له توثيق المفيد، ووقوعه في طريق بن قولويه [٩]، وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق (عليه السلام) والتي رواها الشيخ الكشي، وفي ترجمة خلف بن حماد بن ياسر الكوفي [١٠]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٨/٥ رقم ٨٢٦٠ ورجال النجاشي: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الأسدي الكوفي ، تحقيق آية الله موسى الشبيري الزنجاني ، مؤسسة النشر الإسلامي ، قم ، ط١١ ، ١٤٣٦هـ: ٢٢٨ رقم ٦٠٤ واختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج٣٧٣/٥ رقم ٢٧٣

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥٧/٤ رقم ٦٢١٥ ورجال النجاشي: ١٨٠ رقم ٤٧٦ واختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج٢٦٧/٤ رقم ١٤٠

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٠٣/٥ رقم ٩٦٩٣ ورجال النجاشي:٢٥٢ رقم ٦٦٣ واختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج٤٦٤/٦ رقم ٣٥٨

[٤] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج١٠/٤ ورجال النجاشي: ١٨٨ رقم ٥٠١ والفهرست: الشيخ الطوسي:١٤١ رقم٣٣٧

[٥] ينظر مستدرك علم رجال الحديث: ج٤٦٨/٤ ورجال النجاشي:٢٣٢ رقم ٦١٧ ورجال الطوسي:٤٣٢ رقم ٦٢١٨ والفهرست:١٦٩ رقم ٤٤٥

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٥٣/٣ رقم ٥٤٢٧ ورجال النجاشي:١٥٩ رقم ٤٢١ ورجال الطوسي:٣٣٦ رقم ٥٠٠٧ ٥٠٠٧

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/ ١٣١ ورجال النجاشي:١٨٤ رقم ٤٨٨ والرجال: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم، ط١ ،١٤٢٢هـ:٦٥ رقم ٥٨

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٧٠/٤ ورجال النجاشي:١٨٦ رقم ٤٩٣ والرجال:٦٧ رقم ٦٦

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣١٧/٢ رقم ٣٢١٨ ورجال النجاشي:١٤٧ رقم ٣٨٣ ورجال ابن الغضائري:٥٠ رقم ٣٠

[١٠] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٣٧/٣ رقم ٥٣٥٢ ورجال النجاشي:١٥٢ رقم ٣٩٩ ورجال ابن الغضائري:٥٦ رقم ٤٤

د ـ رجح توثيق الحسين بن علي بن زكريا لتوثيق أبي المفضل الشيباني ووقوعه في طريق تفسير القمي على تضعيف ابن الغضائري [١]

هـ ـ وثق أبو الفضل سلمة بن الخطاب لرواية الأجلاء عنه كالصفار وسعد الأشعري القمي والحميري وأحمد بن إدريس وسائر مشايخ القميين، ولكثرة روايته ولوقوعه في طريق ابن قولويه في كامل الزيارات على تضعيف الشيخ النجاشي له [٢]

و ـ وثق جعفر بن محمد بن مالك الكوفي الفزاري لتوثيق عدة من الرجاليين منهم الشيخ الطوسي ووقوعه في طريق اسناد كامل الزيارات واسناد تفسير القمي خلافاً لمن ضعفه [٣]

ز ـ رجح توثيق داود الرقي؛ للروايات الدالة على مدحه وجلالته، ولوقوعه في اسناد كامل الزيارات، ولتوثيق عدة من الرجاليين له [٤]

ح ـ رجح توثيق سدير بن حكيم الصيرفي؛ لوجوده في عدة من الروايات التي تدل على إيمانه ووقوعه في طريق ابن قولويه بكامل الزيارات ووقوعه في طريق القمي في تفسيره على ما نسبه إليه العقيقي من التخليط (رواية ما يُعرف ويُدرك وما لا يُعرف) [٥]

ي ـ رجح توثيق المفضل بن صالح (أبو جميلة النخاس)؛ لوجود رواياته السديدة التي أفتى بها فقهاء الإمامية ورواية الأجلاء وأصحاب الإجماع عنه، ووقوعه في طريق الحسن بن علي بن فضال على تضعيف جمهور الرجاليين [٦]

ومن تلك الآراء التي حاول فيها التوفيق بين الآراء الرجالية المتعارضة والاستدلال على ما مال إليه مع ذكر دليله في جملة من الآراء منها:

أ ـ الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة ضعفه الشيخ الطوسي والنجاشي، ووقع في اسناد تفسير القمي وكامل الزيارات، وللجمع بين الأدلة قال الشيخ علي النمازي: يمكن أن يقال أنه لا بأس برواياته حال استقامته [٧]

ب ـ الحسين بن المختار القلانسي تضاربت فيه أقوال العلماء، فمنهم من قال إنه ضعيف لوقفه، ومنهم من قال إنه ثقة، وجزم به عدة من العلماء منهم السيد الخوئي؛ لتوثيق الحسن بن علي بن فضال، وعده الشيخ المفيد من خاصة الكاظم وثقاته، وعده الشيخ الصدوق من أصحاب الأصول المعتمدة،

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٦٤/٣ رقم ٤٥١٥ ورجال ابن الغضائري:٥٣ رقم ٣٩ وينظر كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي، تحقيق محمد كاظم الموسوي وعقيل الربيعي، دليل ما، ط١، ١٤٣٠هـ: ١٦٦

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٠٨/٤ رقم ٦٤٣١ ورجال النجاشي:١٨٧ رقم ٤٩٨

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢١٣/٢-٢١٦ ورجال الطوسي: ٤١٨ رقم ٦٠٣٨ ورجال النجاشي:١٢٢ رقم ٣١٣

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٦٥/٣ رقم ٥٤٨٣ ورجال الطوسي: ٣٣٦ رقم ٥٠٠٣ واختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج٥/ ٣٣٧ رقم ٢٣٢ وج٥/ ٣٤١ رقم ٢٤٠ وخلاصة الأقوال: العلامة الحلي: ج٤٤٦/١ رقم ٣٨٧

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٢/٤ رقم ٦٠٥٩ وينظر اختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسي: ج١٨٣/٣ رقم ٨٣

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٧٤/٧ وينظر رجال النجاشي:١٢٨ في ترجمة جابر بن يزيد رقم ٢٣٢ ورجال ابن الغضائري: ٨٨ رقم ١١٨ ومعجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج٣١١/١٩ رقم ١٢٦٠٧

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٣٦/٢ رقم ٣٦٩٣ ورجال النجاشي:٦١ رقم ١٤١ ورجال الطوسي:٣٧٥ رقم ٥٥٤٨ و٣٨٥ رقم ٥٦٧٥

ومنهم من قال إنه موثق جمعاً بين القول بالوقف والتوثيق، وهو قول العلامة المجلسي، ومال إليه الشيخ علي النمازي [١]

ج ـ تعددت الأقوال في مالك بن أعين الجهني، فذهب عبد النبي الجزائري إلى أنه ضعيف، وذهب المجلسي(ت١١١١هـ) إلى أنه ممدوح، بينما ذهب عدة من العلماء، ومنهم الشيخ علي النمازي إلى أنه ثقة؛ للروايات المادحة له، ولرواية الأجلاء عنه، ولوقوعه في إسناد كامل الزيارات [٢]

د ـ تضاربت آراء الرجاليين في محمد بن سنان الزاهري؛ فذهب الشيخ علي النمازي إلى القول بوثاقته، وأنه من أصحاب الأسرار والمعضلات والغرائب وفاقاً لجمع من الأعلام وذلك؛ لتوثيق الشيخ المفيد(ت٤١٣هـ) له إذ عده من خاصة الإمام الكاظم (عليه السلام) وثقاته، ولوجود الكثير من الروايات المادحة له، ولوقوعه في إسناد تفسير القمي وكامل الزيارات [٣]، بينما ضعفه جمع آخر من الأعلام [٤]

٢) تعد عملية تمييز المشتركات في علم الرجال من أعقد المهمات التي تعترض عمل الرجالي، فقد يذكر الرواة بألفاظ مشتركة بين أكثر من راوٍ، وهنالك حالتان في تمييز المشترك

الأولى: أن لم تترتب على تمييز المشترك أي فائدة فحينئذ لا حاجة لبذل الجهد للتفريق بينهما كون النتيجة واحدة على كلا التقديرين، كأن يكون المشترك بين ثقتين أو بين ضعيفين، وقد ذكر الشيخ علي النمازي عدة موارد على هذه الحالة منها:

أ ـ السري الملعون على لسان الصادق (عليه السلام) مشترك بين ضعيفين الأول السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي والسري بن عاصم الهمداني [٥]

ب ـ سعد بن طريف وسعد الإسكاف وسعد الخفاف كلهم واحد، وهو سعد بن طريف الحنظلي الإسكاف الكوفي، وهو ثقة [٦]

ج ـ عباد بن يعقوب الرواجني ثقة بناءً على اتحاده مع عباد أبي سعيد العصفري، وبناءً على عدم الاتحاد، فلوقوعه في إسناد تفسير القمي، وفي إسناد كامل الزيارات [٧]

د ـ أسحاق بن عمار مشترك بين إسحاق بن عمار الصيرفي الذي وثقه النجاشي، وإسحاق بن عمار الساباطي الموثق [٨]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/١٩٩ رقم ٤٦٩٨ ومعجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج٧/١٩٣ رقم ٣٦٥٣ والوجيزة في الرجال: العلامة محمد باقر المجلسي، تحقيق محمد كاظم رحمان ستايش، مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م:٦٦ رقم ٥٩٥

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٦/٣٢٧ وحاوي الأقوال: عبد النبي الجزائري: ج٤/٣٢٤ رقم ٢١٩٩ والوجيزة: العلامة المجلسي: ١٤٥ رقم ١٥٢٣

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٧/١٢١-١٢٧ رقم ١٣٤٧٧ والوجيزة: العلامة المجلسي: ١٦١ رقم ١٦٩١

[٤] ينظر رجال النجاشي: ٣٢٨ رقم ٨٨٨ والفهرست: الشيخ الطوسي:٢١٩ رقم ٦١٩ ورجال الطوسي: ٣٦٤ رقم ٥٣٩٤ ومعجم رجال الحديث: السيد الخوئي: ج١٧/١٤٨ -١٧٢ رقم ١٠٩٣٦

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/١٨ رقم ٦٠٧٨

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/٢٥ و٣٣ رقم ٦٠٩٤ و٦١٣١

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤/٣٣٩ رقم ٧٣٩٩

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٥٧٥ رقم ٢٠٢١/٧٨ ورجال النجاشي: ٧١ رقم ١٦٩ ورجال الطوسي:٣٣١ رقم ٤٩٢٤ والفهرست: الشيخ الطوسي: ٥٤ رقم ٥٢

الثانية: أن تكون هناك فائدة في تمييز المشترك كأن يكون المشترك مردداً بين ثقة وضعيف، فلابد من تمييز الراوي من أجل الحكم على السند من خلال القرائن كمعرفة طبقات الرواة والتمييز بين الراوي والمروي عنه، وتحتاج هذه العملية الى خبرة علمية وعملية وتتبع واسع في كتب الروايات وأسانيدها من أجل الوصول إلى أصوب الآراء عند محاولة معرفة الراوي المشترك، وقد ذكر الشيخ علي النمازي عدة موارد لهذه الحالة منها:

أ – السري بن عبدا لله بن يعقوب السلمي الكوفي من أصحاب الصادق (عليه السلام) ثقة بالاتفاق له كتاب رواه حسن بن الحسين العرفي ومحمد بن يزيد الحرامي وعباد بن يعقوب الرواجني وبهم يميز من المشتركين [١]

ب ـ سلمة بن كهيل مشترك بين شخصين الأول من خواص أمير المؤمنين (عليه السلام) من مضر، والثاني كوفي تابعي من أصحاب السجاد والصادقين (عليهم السلام) بتري [٢]

ج ـ يعتقد الشيخ النمازي أن سليمان بن حفص المروزي مشترك بين شخصين الأول متكلم خراسان الباحث مع الإمام الرضا (عليه السلام) وهو مذموم، والآخر من أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) عده الشيخ الصدوق(ت٣٨١هـ) في مشيخة الفقيه في المعتمدين خلافاً للوحيد البهباني(ت١٢٠٦ هـ) الذي زعم الاتحاد والوثاقة [٣]

د ـ أنكر نسبة الاتحاد بين الحسن بن محمد بن سهل النوفلي والحسن بن محمد بن الفضل على الرغم من أن كليهما ألف مجالس الرضا (عليه السلام)، والراوي عنهما هو الحسن بن محمد بن جمهور فإن الشيخ النجاشي(ت٤٥٠هـ) ضعف الأول بينما قال بوثاقة الثاني [٤]

هـ ـ انتقد من زعم اتحاد الحسن بن النضر القمي مع الحسن بن النضر أبو عون الأبرش [٥]

و ـ يزيد بن عبد الملك مشترك بين أثنين أحدهما الجعفي وهو مجهول، والآخر النوفلي وهو من الحسان [٦]

٣) أنكر وجود عدد من الرواة منهم:

أ ـ جعفر بن علي بن يقطين، وأما رواية الكافي عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن أخيه جعفر بن عيسى بن يقطين فقد وردت في (من لا يحضره الفقيه) بهذا السند محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن أخيه جعفر بن عيسى عن ابن يقطين [٧]

ب ـ عبد الرحمن بن بكير الهجري، ولعله عبد الرحمن بن بكير الكوفي المعدود من مجاهيل أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) [٨]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٧/٤ رقم ٦٠٧٦

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١١٢/٤ رقم ٦٤٤٨

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٢٧/٤ و١٤٦ رقم ٥٥٢٣ و٦٥٢٤ و٦٦٠٨

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٣/٣ و٤٨ رقم ٣٩٦٠ وقم ٣٩٨٦ ورجال النجاشي: ٣٧ رقم ٧٥ و٥٦ رقم ١٣١

[٥] المصدر السابق: ج٦٥/٣ رقم ٤٠٥٨ و٤٠٥٩

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢٥٦/٨ رقم الترجمة ١٦٣٦٥

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٨٠/٢ رقم ٢٦٨٧

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٨٨/٤ رقم ٧٦٢٩

ج ـ الحسن بن علي بن محبوب ، وأما الروايات التي ورد فيها أسمه ، فقد روي العياشي عنه عن علي بن يقطين رواها السيد هاشم البحراني صاحب تفسير البرهان عن العياشي عن الحسن بن علي بن فضالة سمعت أبا الحسن ، وأما رواية الاستبصار محمد بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي بن محبوب عن الحسن بن علي عن عباس بن عامر رواها الشيخ نفسه في التهذيب بإسقاط الحسن بن علي بن محبوب ، وأما رواية التهذيب : محمد بن علي بن محبوب عن أحمد بن محمد عن الحسن بن علي بن محبوب عن عبد الرحمن بن سيابة ، فقد رواها الحر العاملي في الوسائل بهذا الإسناد عن الحسن بن محبوب بدل الحسن بن علي بن محبوب[١]

٤) أشار إلى جملة من الموضوعات الروائية على المعصومين (عليهم السلام) كـ (حسنات الأبرار سيئات المقربين) فإنه من كلام الصوفية، وأن إبراهيم (عليه السلام) ختن نفسه بالقدوم، و(كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أعرف) [٢]

٥) يرى الشيخ النمازي أن محمد بن إسماعيل الوارد في بداية سند الكليني هو النيسابوري البندقي، وهذا دليل على جلالته ووثاقته لأنه شيخ إجازة للكليني [٣]

٦) سائر روايات محمد بن الفضيل عن سعد بن أبي عمرو الجلاب [٤]

٧) أنكر رواية الحسن بن محبوب الزراد عن أبي حمزة الثمالي؛ لأن الشيخ الكشي نقل أن الحسن توفي سنة ٢٢٤هـ وعمره ٧٥ سنه بينما وفاة أبي حمزة سنه ١٥٠هـ [٥]

٨) شكك في نسبة القول بالوقف للحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي؛ لروايته الكثير من الروايات الدالة على أن الأئمة اثني عشر [٦]

٩) روى محمد بن الحسين بن الخطاب روى أصل سلمة بن تمام، واستشكل في دركه، وفيه دلالة على جواز نقل كتاب رجل إذا عُلم أن الكتاب له [٧]

١٠) عد الميرزا النوري جعفر بن محمد بن قولويه من شيوخ الشيخ الصدوق، وأن لم نجد رواية نثبت ذلك [٨]

١١) زعم الكشي أن وفاة سليمان بن سفيان المسترق أبو داود المنشد توفي سنة ١٣٠هـ، وهو اشتباه منه، والصحيح أن وفاته سنة ٢٣١هـ كما نص عليها الشيخ النجاشي [٩]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٠/٣ رقم ٣٨١٤ وينظر البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم البحراني، تحقيق لجنة من العلماء، منشورات الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م: ج٢٤٦/١ ح٤، ينظر تهذيب الأحكام: الشيخ الطوسي: ج٢٣٩/٣ الزيادات في باب الصلاة في السفر، ح٤٩ وينظر وسائل الشيعة: الحر العاملي: ج٣٤٠/٧ باب إخراج المحبسين في الدين إلى الجمعة والعيدين، ح١

[٢] ينظر مستدرك سفينة البحار: ج٢٧٧/٥ وج٣١/٣ وج١٩٣/٩ وحواشي بحار الأنوار: ج٢٢٩/١

[٣] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٤٥٧/٦ رقم ١٢٦٨٢

[٤] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢٣/٤ رقم ٦٠٩٠

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣٠/٣ في ترجمة الحسن بن محبوب رقم ٣٩٠٣

[٦] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/ ٤٢ في ترجمة الحسن بن محمد بن سماعة رقم ٣٩٥٨

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٠٧/٤ رقم ٦٤٢٥

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٩٤/٢ رقم ٢٧٤٥

[٩] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١٣٥/٤ ورجال النجاشي:١٨٣ رقم٤٨٥

١٢) عد زياد بن مروان القندي (كان وكيلاً للإمام الكاظم، وأنكر النص على الإمام الرضا طمعاً بالأموال التي كانت عنده، وأصبح أحد رؤساء الواقفة) ثقة: لوقوعه في اسناد كامل الزيارات، وتوثيق الشيخ المفيد(ت٤١٣هـ) له في جماعة رووا النص على الإمام الرضا (عليه السلام) [١]

١٣) اعتمد على تضعيف ابن الغضائري لعدد من الرواة منهم: جعفر بن محمد بن مفضل وجعفر بن معروف الذي يروي عنه العياشي كثيراً، وجماعة بن سعد الجعفي [٢]

١٤) أخبار نوم لنبي (صلى الله عليه وآله) عن الصلاة يُحمل إما على الإسهاء والإنامة في مورد خاص لا يتعدى في مورد معين، وإما على التقية [٣]

١٥) ما أشتهر بين الفقهاء (من حاز ملك) لم يُعثر على هكذا نص في الروايات الشريفة [٤]

١٦) رد القول بان حريز بن عبد الله السجستاني روى حديثين فقط، وقيل روى عن الكاظم(عليه السلام)، ولم يثبت ذلك [٥]

١٧) أيد لقاء سعد بن عبد الله الأشعري بالإمام العسكري (عليه السلام) خلافاً للشيخ النجاشي الذي نفاه [٦]

١٨) يرى الشيخ علي النمازي أن علي بن محمد بن عبد الله بن أُذينة، والذي يروي عنه الشيخ الكليني في العدة عن البرقي أن أُذينة محرف عن بنته [٧]

١٩) أيد قول الكشي بإمكان رواية علي بن إبراهيم القمي عن الإمام الرضا (عليه السلام) خلافاً للنجاشي والسيد الخوئي [٨]

٢٠) ذكر عدة من الأسانيد الروائية وقع فيها تصحيف أو سقط عنها بعض الرواة [٩]

---

[١] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٣/٤٥٢ رقم ٥٧٦٨

[٢] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٢١٩ رقم ٢٨٤١ وج٢/٢٢٦ رقم ٢٨٧٢ وج٢/٢٣٥ رقم ٢٩١٧

[٣] ينظر مستدرك سفينة بحار الأنوار: ج١٠/١٩٩

[٤] ينظر مستدرك سفينة البحار: ج٩/٤٤٤

[٥] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٣٢٦ رقم ٣٢٥٠ ورجال النجاشي: ١٤٤ رقم ٣٧٥

[٦] ينظر مستدرك سفينة البحار: ج١٠/٥١٢ ورجال النجاشي:١٧٥ رقم ٤٦٧

[٧] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٥/٤٥٦ رقم ١٠٤١١

[٨] ينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج١/٢٢٣ وينظر معجم رجال الحديث: ج١٢/٢١٢ رقم ٧٨٣٠

[٩] ينظر حواشي بحار الأنوار: ج١/١٢٩ و١٦٠ و١٧٧ و١٨١ و٢٧٧ و٣١٦ و٣٢٩ و٣٤٤ و٣٦٩ وج٢/١٧ و٦٧ و١٢٤ و٢٣٥ وينظر مستدركات علم رجال الحديث: ج٢/٢٦٢ وج٢/٣٣٤ وج٦/ ٤٥٠ وج٥/١٧٢ وج٤/٣٦٠ رقم ٧٣٨٣ وج٢/١٨٦ رقم ٢١٧٩

الخاتمة وأهم النتائج:

بعد هذه الجولة في هذا البحث توصل الباحث الى عدة من النتائج المهمة: ١ـ يعد الشيخ علي النمازي من أعلام القرن الرابع العشر الهجري، درس عن أكابر الأعلام في عصره، وصنف مؤلفات مهمة في عدة علوم كالرجال والحديث

٢ـ تبنى ودافع عن آراء وأفكار مدرسة خراسان العقدية والتي أشاد بنيانها استاذه الميرزا مهدي الأصفهاني في مدينة مشهد

٣ ـ يُعد الشيخ علي النمازي من أكثر علماء الرجال تساهلاً في توثيق الرواة، وإن لم يكن أكثرهم على الإطلاق

٤ ـ اعتمد على توثيقات المتقدمين والمتأخرين، بل ربما رجح توثيقات المتأخرين على المتقدمين

٥ ـ أنكر وجود عدد من الرواة، وإنما وردت أسمائهم في بعض الروايات إما لاختلاف النسخ وإما من سهو النساخ

٦ ـ استدرك عدد وافر من الرواة على علماء الرجال، وإن كان عدة منهم لا رواية له

٧ ـ تبنى اعتبار الكتب الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار)

٨ ـ لم يولِ أي اهتمام بتضعيفات ابن الغضائري إلا نادراً؛ لعدم ثبوت نسبة الكتاب إليه

٩ ـ انتقد عدة من أعلام التصوف والعرفان وبين فساد آرائهم ونظرياتهم

١٠ ـ شن هجوماً عنيفاً على الفلاسفة ونقد آرائهم ونظرياتهم

١١ ـ أكد الشيخ أن كثيراً من الرواة ضُعفوا بسبب روايتهم لأحاديث الفضائل والمناقب

١٢ ـ ذكر عدة من الموضوعات الروائية عن النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام)

المصادر والمراجع

١) اختيار معرفة الرجال المعروف بـ رجال الكشي، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٧هـ

٢) الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق مؤسسة آل البيت، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م

٣) الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق عل أكبر الغفاري، دار الحديث، قم، ط ١، ١٣٨٠ هـ ش

٤) الأصول الستة عشر، تحقيق ضياء الدين المحمودي، دار الحديث، قم، ١٤٢٣هـ

٥) أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الشيخ محمد علي صالح المعلم، تصحيح الشيخ حسن العبودي، منشورات الرافد، ط١، ١٤٣٤هـ/٢٠١٢م

٦) الأعلام الهادية الرفيعة في اعتبار الكتب الأربعة المنيعة: الشيخ علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم / أيران، ط ٤، ١٤٢٩هـ

٧) بحوث في مباني علم الرجال: الشيخ محمد سند، بقلم محمد صالح التبريزي، مؤسسة انتشارات عصر ظهور، ط١ ١٤٢٠هـ

٨) البرهان في تفسير القرآن: السيد هاشم البحراني، تحقيق لجنة من العلماء، منشورات الأعلمي، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

٩) بشارة المصطفى لشيعة المرتضى، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٠هـ

١٠) تاريخ الفلسفة والتصوف، الشيخ علي النمازي، تحقيق الشيخ مرتضى الاعدادي الخراساني، ترجمة السيد جواد سجاد الرضوي الكربلائي، منشورات الولاية، مشهد، ط٤، ١٤٣٤ هـ /٢٠١٢م
١١) تفسير القمي: أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي، تحقيق مؤسسة البعثة، قم، ط١ ،١٤٣٥هـ
١٢) تفصيل وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة: الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط٤، ١٤٣٨هـ
١٣) تهذيب الأحكام: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتعليق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط١، ١٣٨٥هـ ش
١٤) جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد: محمد علي الأردبيلي الغروي الحائري، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
١٥) حاوي الأقوال في معرفة الرجال: الشيخ عبد النبي الجزائري، مؤسسة الهداية لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٨هـ
١٦) حواشي بحار الأنوار، الشيخ علي النمازي، تحقيق حسن بن علي النمازي، آواي نور، طهران، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ ش
١٧) خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: أبو منصور الحسن بن يوسف ابن المطهر العلامة الحلي، تحقيق محمد باقر ملكيان، العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، ط١، ١٤٣٩ هـ /٢٠١٨م
١٨) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ آقا يزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م
١٩) الرجال: أحمد بن الحسين الغضائري الواسطي البغدادي، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، دار الحديث، قم، ط١ ،١٤٢٢هـ
٢٠) الرجال: تقي الدين الحسن بن علي ابن داود الحلي، تحقيق السيد محمد صادق آل بحر العلوم، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٧٢م
٢١) رجال البرقي: أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي، تحقيق حيدر محمد علي البغدادي، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط٢ ،١٤٣٣هـ
٢٢) رجال الطوسي: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، ط٧ ، ١٤٣٦هـ
٢٣) رجال النجاشي: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي، تحقيق آية الله موسى الشبيري الزنجاني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم ، ط١١ ،١٤٣٦ هـ
٢٤) الرواشح السماوية: الميرداماد محمد باقر الحسيني الإسترآبادي، تحقيق غلام حسين قيصريه ها ونعمة الله الجليلي، دار الحديث، قم، ط ١ ،١٤٢٢هـ
٢٥) طبقات أعلام الامامية: أغا بزرك الطهراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م
٢٦) العدة في أصول الفقه: اشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، مؤسسة البعثة، قم، ط١ ،١٤١٧ هـ
٢٧) الغيبة: شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، تصحيح علي أكبر الغفاري، دار الفجر، بيروت، ط١
٢٨) الفهرست: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق الشيخ جواد القيومي، نشر الفقاهة، قم، ط٤ ، ١٤٣٥هـ
٢٩) الكافي: ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني الرازي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٧، ١٣٨٣هـ.ش
٣٠) كامل الزيارات، تحقيق الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٧هـ
٣١) كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: أبو القاسم علي بن محمد بن علي الخزاز القمي، تحقيق محمد كاظم الموسوي وعقيل الربيعي، دليل ما، ط١، ١٤٣٠هـ
٣٢) المدرسة التفكيكية وجدل المعرفة الدينية: نخبة من الباحثين، الناشر دار الهادي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م
٣٣) المزار، تحقيق الشيخ جواد القيومي، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤١٩هـ

٣٤) مستدرك سفينة البحار: الشيخ علي النمازي الشاهرودي، تحقيق الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤٣٧هـ

٣٥) مستدرك علم رجال الحديث، الشيخ علي النمازي الشاهرودي، تحقيق الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤٣٦هـ

٣٦) مشرق الشمسين وأكسير السعادتين: العلامة بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي، تحقيق السيد محمد الرجائي، مجمع البحوث الإسلامية / مشهد، ط٢، ١٤٢٩هـ

٣٧) معارج الأصول: المحقق الحلي الشيخ نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي، أعداد محمد حسين الرضوي، مؤسسة آل البيت، قم، ط١، ١٤٠٣هـ

٣٨) معالم العلماء: الحافظ محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني السروي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، مشهد، ط١، ١٤٣١هـ

٣٩) معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط ٥، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

٤٠) معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال ألف عام: الدكتور الشيخ محمد هادي الأميني، ط٢ ،١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

٤١) منتهى المقال في أحوال الرجال: أبو علي الحائري الشيخ محمد بن إسماعيل المازندراني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٦هـ

٤٢) من لا يحضره الفقيه: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه، تحقيق وتصحيح علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم / إيران، ط ٥، ١٤٢٩هـ

٤٣) ميرزا مهدي الاصفهاني رائد التفكيك في المعرفة الدينية: مجموعة مؤلفين، ترجمة جواد عباس، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط١، ٢٠١٤م الوجيزة في الرجال: العلامة محمد باقر المجلسي، تحقيق محمد كاظم رحمان ستايش، مؤسسة الطباعة والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م

٤٤) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي، تحقيق جعفر المجاهدي وعطاء الله الرسولي، مجمع الإمام الحسين العلمي، كربلاء، ط١ ، ١٤٣٦هـ/٢٠١٦م

٤٥) الولاية التكوينية للنبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام): الشيخ علي النمازي، ترجمة وتحقيق محمد جعفر المدرسي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م